وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي -تيسمسيلت-
معهد اللغة العربية وآدابها
قسم الأدب العربي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللغة العربية وآدابها

الموسومة بـ:

دراسة في كتاب النحو العربي نقد وتوجيه مهدي المخزومي

إعداد الطالبتين:

✓ غزلي حياة
✓ ناغيب حياة

إشراف الدكتورة:

✓ مرسلي مسعودة

السّنة الجامعية: 2020/2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

« رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين »

وبعد: الحمد لله حمدا يليق بوجهه الكريم،لتوفيقه لنا على إتمام هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين.

نتقدم بالشكر الخاص لأستاذتنا الفاضلة والمحترمة (مرسلي مسعودة) والذي لم تبخل في تصويب بحثنا هذا بنصائحها وإرشاداتها ا لقيمة التي قدمتها طيلة مرافقتها لنا.

ونسأله سبحانه عز و جل أن يجزي عنا كل من ساهم في انجاز

هذا العمل خير الجزاء ونتمنى الله أن يوفقنا إلى ما فيه الخير لنا، ولوطننا ولأمتنا العربية.

و الحمد لله رب العالمين.

الإهداء

الحمد لله الذي بيده الإماتة والأحياء، و البدء والانتهاء، وعلى الحبيب المصطفى ألف صلاة وسلام نور الضياء وسراج الأنبياء.

أهدي ثمرة جهدي إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء القلب الناصع بالبياض إلى التي رضا الله من رضاها، إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى التي قيل فيها «لو كان غير الله يعبد في الورى لعبدتك أمي بعد ذكر الله» إلى من ربتني وأعانتني بالصلوات والدعوات أمي الحبيبة (فاطمة).

وإلى الصدر الحنون وعن أحبني بجنون حتى نسي هو من يكون بحبه وعطفه وجهني فأحسن توجيهي إلى أجمل صورة رآها البصر، وأحلى صوت وأجمل منظر وأدفئ لحن عزفه الوتر إلى أبي الغالي «الحاج».

إلى كل من يحمل لقب (ناغيب، غزلي)

إلى من ندمت على معرفتهم متأخرة وسعدت لصاحبتهم

«إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي»

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وعلى من سار على دربه واقتفى بأثره، أما بعد:

لقد قام علماء اللّغة العربية قديمًا بجمع مفرداتها من أصحاب البادية من بطون الأودية، وشعف الجبال، وقاموا – رحمهم الله – بوضع القواعد، للمحافظة عليها من اللحن، وإذا وجد محدّث يلحن في حديثه ذكروا ذلك في ترجمته ليحذر من لحنه، وكذا وضعوا قواعد في التّصريف للمحافظة على أوزان الكلمات، والنّاس في زمنهم بين إفراط وتفريط ووسط، فطائفة تخصصت في اللغة العربية وفاتهم أنّها وسيلة وليست بغاية، ومنهم من أعرض عنها، ومنهم من توسط فأخذ من اللغة العربية ما يحتاج إليه في باقي العلوم التي يدرسها كعلوم القرآن والحديث...

أما اليوم فقد أعرض النّاس عن اللغة العربية وشغلوا باللغات الأجنبية، فاليوم أصبحت اللغة العربية لا تدرس إلا للاختبار وبعد الاختبار تصير نسيا منسيًا. لذلك حاولنا في هذا أن لا نكون من هؤلاء الذين أعرضوا عن لغتهم وابتعدوا عن أصلهم، وقد وافق هذا أن إدارة معهد اللغة العربية وآدابها بجامعة أحمد بن يحي الونشريسي – تسمسيلت– قد وضعت مقترح تقديم دراسة في كتاب مذكة للتخرج لطلاب الماستر، وبعد أخذ ورد مع الأستاذة المشرفة وقع اختيارنا على كتاب في النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي وعلى هذا الأساس جاءت خطّة البحث على الشّكل التّالي:

مقدّمة:

تناولنا فيها إشكالية البحث والأسباب التي دعت إليه، بالإضافة إلى خطته ومنهجه والصعوبات التي صادفتنا أثناء إعداده.

مدخل:

جاء بعنوان قراءة أولية للكتاب أشرنا فيها إلى المؤلف وأهم مناصبه في التدريس، وكذلك المضمون العام للكتاب، وتاريخ هذا العلم، والأسباب التي دعت المؤلّف إلى تأليف هذا الكتاب، وكذلك أشرنا إلى الأهمية التي يحتلها هذا الكتاب باعتباره تناول أحد أهم علوم اللّغة العربية قديما وحديثًا، وتقديم قراءة عامة في رؤى المؤلف من خلال هذا المنجز النّحوي.

تقديم وعرض:

جاء هذا الجزء من البحث مكونا من فصلين قدمنا في الفصل الأوّل منهما قراءة لمدخل الكتاب، وفي الفصل الثّاني قراءة لمتن الكتاب، حيث اعتمدنا في هذه القراءة عل التّركيز على أهم الآراء التي قدّمها مهدي المخزومي، كما دعمنا تلك الآراء بآراء نحاة آخرين سواء كان هذا الرّأي تعريفا أو نقدا حسب ما اقتضته الحاجة، لذا فإنّ القارئ لهذه الرّسالة يجدنا قد تجنبنا كثيرا من التّعاريف والمفاهيم التي كثيرا ما نجدها في الكتب النّحوية المعروفة بين الطّلاب والباحثين.

خاتمة: كانت عصارة ما توصلنا إليه من نتائج في هذا البحث.

بالإضافة إلى قائمة المصادر المراجع.

ومن المعلوم أنّ أي مادة تكون موضوعا للدراسة تملي على الدّارس المنهج الملائم لدراستها وتمحيصها، وبما أنّ قضية المنهج من القضايا الهامة التي يتحتم على الباحث الالتزام بها، ذلك أنّ المنهج يعتبر الأداة الموجهة للباحث، فقد اتبعنا المنهج الوصفي التّحليلي باعتبار أنّ الموضوع يتتبع آراء مؤلّف الكتاب مهدي المخزومي في سرده للقضايا النّحوية ومحاولة شرحه لها وتبسيطها للقارئ.

كما اعتمدنا في هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع المذكورة في القائمة الخاصة بذلك، وكان اعتمادنا على هذه المؤلفات من أجل إيضاح الكثير من المفاهيم والقضايا التي طرحها في كتابه وتركها دون شرح وتفسير، وهي مما يشكل على الطّلاب فهمه واستيعابه.

أما بالنّسبة للصّعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث فأهمها أن علم النّحو في حدّ ذاته علم يصعب الخوض فيه، وذلك لقلة الزّاد ، مما جعلنا نجد صعوبة في دراسة هذا المنجز، بالإضافة إلى الدّقة المصطلحية والمفاهيمية لهذا العلم مما يجعل من التّغيير في ذلك ما يشبه المستحيل.

وفي الأخير فهذا الجهد المقل ولا يسعنا إلاّ أن نتقدم بجزيل شكرنا وامتناننا إلى الأستاذة الدكتورة مرسلي مسعودة على تقبلها الإشراف على موضوع هذا البحث وعلى مدى صبرها على تقصيرينا وتحملها.

غزلي حياة

ناغيب حياة

2020/09/28

مدخل

بطاقة فنية للكتاب

العنوان الأساسي: في النّحو العربي.

العنوان الفرعي:نقد وتوجيه.

المؤلّف:مهدي المخزومي.

الموضوع: نقد النّظرية النّحوية.

المنهج: تاريخي وتحليلي.

دار النّشر: دار الرّائد العربي.

مكان النّشر: بيروت، لبنان.

الطّبعة: الثانية.

سنة النّشر: 1986.

عدد الصّفحات: 337.

الغلاف: ورق أخضر.

الفصول: مدخل+ 24 موضوعا.

لمحة عن سيرة مهدي المخزومي:

مولده ونشأته :

ولد مهدي المخزومي سنة 1917م، وهو لغوي وأستاذ جامعي وكاتب وشاعر عراقي، ولد في "النّجف" وتعلّم فيها علومه الأولى ثمّ دخل مدرسة "العزى" الأهلية وتخرّج فيها شهادة ابتدائية، ثمّ تابع دراسته على الطّريقة القديمة فدخل حظيرة "الجامع الهندي"، وأخذ علم الأدب والدّين على يد وكيل معلم في سوق الشّيوخ، ثمّ سافر إلى "مصر" ودرس كلية الآداب في جامعة "القاهرة" وعاد إلى "العراق" فعيّن مدرسا في دار المعلّمين "الرفية" في "الرستمية" وبعد ربع سنوات عاد إلى القاهرة وأكمل دراسته العليا فنال شهادة الماجستير ثمّ الدكتوراه كان موضوع بحثه مدرسة "الكوفة" النّحوية ومناهجها في اللّغة العربية أعدّه بإشراف الأستاذ "مصطفى السقا".

أعماله:

المؤلفات:

- الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو.
- في النّحو العراقي لغة وتوجيه
- في النّحو العربي قواعد وتطبيق.
- على المنهج العلمي الحديث.
- الفراهيدي عبقري من البصرة .
- الدّرس النّحوي في بغداد.

- إعلام في النّحو العربي.

المقالات منها:

- المخزومي مهدي، ديسمبر 1965، بين (ابن خلويه والمتنبي) الثقافة 12- (23.20).

- المخزومي مهدي، أكتوبر ،1972 ملاحظات على كتاب أبو زكريا الفراء لدكتور أحمد مكي الأنصاري "المجمّع العلمي العربي" 4-(922.884).

- المخزومي مهدي، "العربية النّموذجية قديما وحديثا "البيان الكونية" 135(50.46).

التّحقيقات منها:

- كتاب العين لأبي عبد الرحمان الخليل ابن أحمد الفراهيدي.

- تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي.

- ديوان لجوهري جمع وتحقيق وإشراف دكتور مهدي المخزومي، بالمشاركة مع الدكتور السامرائي والدكتور "علي جواد الظاهر" و"رشيد بكتاس"

وفاته :

توفي مهدي المخزومي في 5مارس 1993، ورثاه الشاعر سيفي المخزومي بقصيدته العظماء هذه بعض أبياته:

وبمهد العلم ومواجل مهدٍ ولدت على الهدى وبقيت مهدي

واقصى ما ترصده خليل بلغته ثمّ صاح عبرق حدِّ

وكنت أهمّ من زحل وأعلى ولكن الكفيف رقيب رصدٍ

تاريخ وأسباب التّأليف في علم النّحو:

كان العربُ يستعمِلون لسانَهم عن سليقةٍ لم يحتاجوا معها أن يُبينوا قواعدَ نظمِه، وبعد مجيء الإسلام ومخالطتِهم الأعاجمَ مالت ألسنتُهم إلى اللحن، والخروج عن أصول الكلام التي ورِثوها عن أسلافهم، فتسرَّب اللحن إلى لسانهم!

وحرصًا منهم على الحفاظِ على لسانهم المبِين الذي اختاره الله عز وجل لسانًا للقرآن ووعاءً للرسالة الخاتمة – عمِلوا على وضعِ نحوٍ ينحوه كلُّ دخيل على اللسان ويلتزمه أبناء العربية.

يقول ابن خلدون في هذا الشأن: "إنَّه لَمَّا فسَدت مَلَكة اللسان العربي في الحركات المسمَّاة – عند أهل النّحو –بالإعراب استنبطت القوانين لحفظها كما قلناه، ثم استمر ذلك الفساد إلى موضوعات الألفاظ، فاستُعمل كثيرٌ مِن كلام العرب في غير موضوعه عندهم، ميولًا مع هُجنَة المستَعرِبين في اصطلاحاتهم المخالِفةِ لصريح العربية، فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللُّغوية بالكتاب والتدوين، خشيةَ الدروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث، فشعر كثيرٌ مِن أئمة اللسان بذلك وأملوا فيه الدواوين" [1] .

أضِفْ إلى هذا رغبةَ اللّغويين في أن يلتحِقَ بهم غيرُ العرب في تعلُّم اللسان العربي؛ ليَسهُلَ عليهم التعامل مع كتاب الله عز وجل تلاوةً وفهمًا ودراسةً، فعكَف العلماء على دراسة أصواتها ومفرداتها ووصف تراكيبها، وأَلَّفوا في ذلك كتبًا لضبطها وتقعيدها، ووضعوا القواعد التي تصف هذه اللسان وصفًا محكمًا ودقيقًا.

وقد انتهج علماء العربية للقيام بذلك منهجًا متميزًا في البحث اللغوي معتمِدين على ذوقِهم وإعمال العقل ودقة الملاحظة، وكان لهم فضلُ السَّبْق في الوقوف على كثيرٍ مِن الظواهر الصوتية والصرفية والنَّحْوية التي أفاد منها المحدثون.

وقد اختلفت الآراء فيمَن نُسِبت إليهم الخطوات الأولى في وضع النحو العربي

[1] – ابن خلدون، المقدّمة، تح: علي عبد الواحد وافي، ط3، القاهرة: د ت، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ج3 ص 1268.

يقول السِّيرافي: اختلف الناس في أولِ مَن رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي، وقيل: هو نصر بن عاصم، وقيل: بل هو عبدالرحمن بن هرمز، وأكثر الناس على أنه أبو الأسود الدؤلي.

وتضطرب الروايات في السبب المباشرِ الذي جعل أبا الأسود يُؤلِّف في النحو لأول مرة، فمِن قائل: إنه سمع قارئًا يقرأ الآية الكريمة :﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾]التوبة: 3[،بكسر اللامِ في رسوله، فقال: ما ظننتُ أمرَ الناس يصل إلى هذا، واستأذن زياد بن أبيه والي البصرة (45 – 53 هـ) .وقيل: بل استأذن ابنَه عُبَيد الله واليَها مِن بعده (55 – 64هـ)، في أن يضع للناس رسم العربية، وقيل: بل وفد على زياد، فقال له: إني أرى العرب قد خالطَتِ الأعاجم وتغيَّرت ألسنتهم، أفتأذَن لي أن أضع للعرب كلامًا يعرفون به كلامهم، وقيل: بل إن رجلًا لحن أمام زياد أو أمام ابنِه عُبيد الله، فطلب زياد أو ابنه منه أن يرسم للناس العربية، وقيل: إنه رسمها حين سمع ابنتَه تقول: "ما أحسنُ السماءِ"، وهي لا تريد الاستفهام، وإنما تريد التعجب، فقال لها قولي: "ما أحسنَ السماءَ."

وفي رواية أنه شكا فسادَ لسانِها لعليِّ بن أبي طالب، فوضع له بعض أبوابِ النحو، وقال له: انحُ هذا النحو، ومِن أجل ذلك سُمِّي العلم باسم النحو، وقد أشرك بعضُ الرواة معه في هذا الصنيع تلميذيه نصر بن عاصم وابن هرمز؛ إذ يقول الزَّبيدي: "أولُ مَن أصَّل النحو وأعمل فكرَه فيه أبو الأسود ظالِمُ بنُ عمرٍو الدؤلي، ونصر بن عاصم، وعبدالرحمن بن هرمز؛ فوضعوا للنحو أبوابًا وأصَّلوا له أصولًا، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف" [1].

وذهب بعض الدارسين – منهم شوقي ضيف[2] – إلى أن هذا مِن عبث الرواة الذين ظنوا أنه وضع النحو، وهو إنما رسم إعراب القرآن الكريم عن طريق نَقْط أواخر الكلمات فيه، وحَمَلَ هذا الصنيع عن أبي الأسود تلاميذُه مِن قراء الذكر الحكيم، وفي مقدمتِهم نصرُ بنُ عاصم وعبد الرحمن بن هرمز،

[1] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص: 11.

[2] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، د.ت، ط07، دار المعارف ص: 13.

ويحيى ين يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن، فكل هؤلاءِ "نقطوا المصحف وأُخذ عنهم النقطُ، وحُفظ وضُبط وقُيِّد وعُمل به، واتُّبِع فيه سُنتهم، واقتُدي فيه بمذاهبهم[1]" .

وأضافوا إلى ذلك عملًا جليلًا أحاطوا به لفظَ القرآن الكريم بسياجٍ يمنَعُ اللحن فيه، مما جعل بعض القدماء يظنُّ أنهم وضعوا قواعد الإعراب أو أطرافًا منها، وهم إنما رسَموا في دقةٍ نقطَ الإعراب لا قواعدَه، كما رسموا نقط الحروف المعجمة مِن مثل الباء التاء والثاء والنون.

وعلى الرغم من هذا التردُّد بين الرواة والمؤرِّخين في الحَسْم في واضع هذا العلم، فإن المتفق عليه بينهم أن مرحلةَ الوضع والتكوين كانت للمدرسة البصرية، ولم تظهَر المدرسة الكوفية إلا في طور النُّشوء والنمو، لينضجَ العلم ويستوي على سُوقه في ظلِّ النقاشات بين المدرستين "البصرية والكوفية"، ليعرفَ العلم تطورًا مهمًّا في طورِ الترجيح والبسط في التصنيف، بظهور مجموعةٍ مِن المدارس؛ كالبغدادية، والأندلسية، والمِصرية، والشامية، ويصعب الفصلُ بين هذه الأطوار تاريخيًّا؛ لأنها متداخلة، ولا يتأتَّى إلا بتحديد طبقات الرواد مرتبةً[2]:

فمن رواد المدرسة البصرية نجد ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبا عمر بن العلاء، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد، وسيبويه، والأخفش وتلاميذه، والمبرد وأصحابه.

وأما رواد مدرسة الكوفية؛ فمنهم: الكسائي، وتلاميذه، وهشام بن معاوية الضرير، والفراء، وثعلب، وأصحابه.

وأما رواد المدرسة البغدادية؛ فمنهم: ابن كيسان، والزجاجي، وأبي علي الفارسي، وابن جني.

أما في الأندلس، فقد برز أبو مضاء القرطبي، وابن عصفور، وابن مالك.

أما المدرسة المصرية، فمن روّادها: ابن الحاجب، وابن هشام [3]، ولعلَّ الداعي إلى ظهور هذه المدارس هو تعدُّد الاجتهادات والأدلة في القضايا النَّحْوية، وما سمي بالتّعليل النّحوي.

---

[1] – أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المحكم في نقط المصاحف ، تح: عزة دار الفكر، ط2، د.ت، ص6.

[2] – ينظر : "نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة"؛ للشيخ محمد الطنطاوي، ص: 284، والمدارس النحوية لشوقي ضيف، ص13، 16.

[3] – ينظر : شوقي ضيف، المدارس النحوية. ص13.

قراءة في عنوان الكتاب:

إنّ العقبة الأولى التي تواجه الدارس أثناء ولوجه في عالم هذا الكتاب وهو العنوان وهذا الأخير يغري الباحث ويستميله إلى تتبع دلالاته ومحاولة فك شفراته ورموزه واستنطاقها واستقرائها والعنوان هو من بين مجموعة الملفوظات التي آلت تحيط بالكتاب والتي أطلق عليها جينت لفظ النص المصاحب[1]، وقد حظي العنوان في الدّراسات السّيميائية الحديثة باهتمام كبير من طرف الباحثين، وتبدوا تلك الأهمية في كون أنّ النّص عبارة عن شظايا موزعة يلملم أجزائها العنوان، وأنّ لهذا الأخير دورًا بارزًا في تحليل النّص الأدبي، من خلال الكشف عن جوانب أساسية، ومجموعة من الدّلالات المركزية، والعنوان في حد ذاته نصًا، وباق المقاطع ما هي إلى تعريفات نصية تنبع من العنوان الأم والعلاقة بين هذا الدّفع التّفريعي والعنوان بوصفه متخيلًا شعرياً أو سرديا، هي ليست اعتباطية إنّها علاقة طبيعية منطقية وعلاقة انتماء دلالي، على هذا الأساس فإنّ الدّارس لا يستطيع أن يسير في أغوار النّص والخوض فيه إلا إذ أمكن فك رمزية العنوان الذي يشوف أفكار المتلقى ويلقي بها في فضاء تخيلي ويستفز قدراته الثّقافية والفكرية في مواجهته ويرمي بها في عتمات التّأويل للنّص[2] ، ومن هنا فإنّ مهدي المخزومي اختار عنوان كتابه، ويرى صلاح فضل أنّ المشروع في تحليل العنوان يصبح أساسيًا عندما يتعلق الأمر باعتباره عنصرًا بنيويًا يقوم بوظيفة جمالية محددة مع النص أو في مواجهته أحيانا كما يمكن أن يقوم العنوان بدور الرّمز الاستعماري المكثف لدلالات النّص[3].

على ما تقدم سنحاول فيما يلي الولوج في عنوان هذا الكتاب فنقول:

---

[1] – دومينيك مونقانو : المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة : محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، طبعة 1، 2005، ص 84 .

[2]– تاويرت بشير، (سيميائية العنوان وإستراتيجية المفارقة في قصيدة المهرولين للشاعر نزار قباني) – محاضرات الملتقى الثالث – السّيمياء والنص الأدبي، جامعة محمد حيضر بسكرة، 20 أفريل 2004، شركة الهدى للطباعة والنشر ، عين ميلة، ص101 .

[3] – صلاح فضل بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 303

أن أوّل عبارة تستوقفنا هي في النحو العربي والنّحو كما هو معلوم هو العلم الذي يهتم "بأحوال أواخر الكلمات العربية التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء وما يتبعها[1]، وبمراعاة تلك الأصول يحفظ اللّسان عن الخطأ في النّطق، ويعصم القلم عن الزّلل في كتابة والنّحو.

أما العربي فيقصد بها جنس اللغة التي يتمّ دراستها وهي اللغة العربية، وبذلك يخرج نحو اللغات الأعجمية من الدّراسة.

أما العنوان الثّانوي فهو (نقد وتوجيه) فمن خلال ندرك أنّ المؤلّف يحاول أن يقدّم دراسة تصحح المفاهيم السّابقة للنحو العربي وتنقده وتصحح هفواته، وتعيد للنحو العربي موضوعه.

وبهذا يكون المؤلف قد اختار العنوان المناسب لمتن كتابه الذي حدّد فيه موضوع النحو العربي، وأن يعيد له ما فقده، وما اقتطع منه من دراسة أدوات التعبير، التي كان النّحاة قد أسقطوها من حسابهم.

[1] –السّيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، إباع للإعلام والنّشر، القاهرة، مصر، ص09.

مضامين الكتاب :

يعتبر هذا الكتاب جهدا من جهود المؤلفين العرب الذين سبقوه في التأليف في هذا الباب، وقد حاول من خلاله أن يعالج بعض المشاكل التي تواجه الطلاب في المدارس والجامعات، وقد كانت خطة الكتاب على النّحو التّالي:

مدخل: تناول فيه وظيفة النحو ومراتب الدّرس اللّغوي، كما بيّن فيه حاجتنا إلى أن نبدأ بدراسة النّحو من أوّل، كما تناول فيه موضوع الدّراسة الصّوتية، والصّرفية، وموضوع الدّرس النّحوي.

الجملة: تناول فيه تعريف الجملة وأجزاءها، وفعل الكينونة فيها، وما يقوم مقامه في الجملة.

الإعراب: تناول فيه تعريفه، وتعرف المعرب، ومناقشتهم، ورأيه في الإعراب وعلاماته.

- **الرّفع.**
- **الخفض.**
- **النّصب.**
- **الفعل.**
- **أقسام الفعل بالعربية**
- **الأفعال في الاستعمال**
- **حركات أواخر الأفعال.**
- **الصّيغ الزّمانية**
- **تنازع الأفعال.**
- **اشتغال العامل عن المعمول.**
- **أفعال الكينونة**
- **أفعال المقاربة.**
- **الأفعال الشّاذة.**
- **إضمار الفعل.**

- أساليب التعبير.
- أسلوب التوكيد.
- أسلوب النفي.
- أسلوب الاستفهام.
- أسلوب الجواب.
- أسلوب الشّرط.
- أسلوب النداء.
- أدوات الوصل في العربية.

أهمية الدّراسة :

تتحدّد مكانة أي كتاب بالنظر إلى حقله عموما وموضوعه خصوصا مقارنة بالدراسات التي أنجزت فيهما، لذلك فإن كتاب"في النحو العربي (نقد وتوجيه) " مهدي المخزومي، ، يعتبر كتابًا ذا أهمية بالغة باعتبار موضوعه وهو النّحو العربي أحد أكثر المواضيع انتشارا في الأوساط اللّغوية والأدبية لما فيه من إشكالات وصعوبات ترهق الطّلاب والدّارسين على حدٍ سواء.

هذا ولقد تناول الباحثون هذا العلم من زوايا مختلفة وبرؤى متنوعة، فنجد بعض الكتب قد تناولت هذا العلم من جانبه التّاريخ، ككتاب شوقي ضيف المدارس النحوية، والذي تعرض فيه لتاريخ تطور هذا العلم واختلافه مدارسه، وهي دراسات رائدة في هذا المجال. كما نجد كتبا أخرى تناولت هذا العلم عن طريق شرح المتون كشروح الآجرومية والألفية، أو مؤلفات أخرى تناولت هذا العلم من خلال بسط القواعد النحوية والبلاغية وشرحها ككتاب القواعد الأساسية للغة العربية للسّيد أحمد الهاشمي، وهو كتاب عزّ نظيره، وقل مثيله.

وهذا الكتاب هو حلقة أولى تتبعها حلقات كثيرة في سلسلة أعمال المؤلف، وقد ابتغى من خلالها تخليص النّحو العربي من الشّوائب التي علقت به، من جراء اختلاط مباحثه بمباحث المنطق والفلسفة، والنّظريات غير الأصلية في المباحث اللغوية، وهي مبثوثة في بعض كتب المتقدّمين وأكثر كتب المتأخرين[1].

ومباحث هذا الكتاب كما وصفها مصطفى السّقا تعتبر بحق "تطويرًا جديدًا وتوجيها حديثًا للدّراسات النّحوية وإن شئت فقل أنّها هي التّطوير الحقيق الذي سيبقى أثره، وهي تتم ما بدأه ابن مضاء اللخمي القرطبي من مباحث قيمة في كتابه (الرّد على النحاة)... كما تعد استمرارا لمنهج تطوير النحو الذي وضعه الأستاذ المرحوم إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) الذي قرأه النحاة وقدّروا ما فيه"[2].

[1] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي(نقد وتوجيه)، ص10.

[2] – مهدي المخزومي.في النّحو العربي(:نقد وتوجيه)، ص10.

كما تعد هذ الدّراسة من "أمتع الدّراسات العلمية، حيث أنها "قائمة على أساس علمي متين، وكلّ تطوير لا يقوم على أساس علمي، لأنّ مصيره الإخفاق المحقق"[1] حيث شهدنا في هذا العصر مشروعات كثيرة رسمت لتهذيب مادة النّحو المدرسي وألفت لجان اجتمعت طويلا ثمّ انفضت، دون عظيم فائدة، أو لم تكن لها نتائج مطلقًا.

وقد اجتمعت في هذا الكتاب الذي بين أيدينا كلّ مزايا البحث العلمي، بالمقارنة بين هذا الكتاب ودراسات أخرى نجد أنّه حاول يتعمق كثيرا ولم يكتف بعرض القضايا النحوية من خلال منهج تطبيقي تنظيري، ولكن حاول من خلال تقريب مفاهيم النحو العربي للطلاب والمتمدرسين وتصحيحها، فهو كتاب تعريفي تطبيقي وكما يمكننا أن نعتبره جهدا تفكيكيًا.

ويأخذ الكتاب أهميته كما سبق الذكر من الأهمية البالغة لعم النّحو، ولأجل ما يتردّد من صعوبة النحو وتعقيده ، فقد كانت النّية منعقدة على تقديم كتاب يقدّم هذا العلم في أسلوب سهل وممتع يتناسب وقدرات الطّلاب في عصرنا الحاضر، بعيدًا عن تعقيدات الحواشي في كتب ودراسات السّابقين.

والنّاظر في هذا الكتاب يجد فيه جهدا كبيرا في العناية بجمع الأمثلة التّطبيقية وإيراد الأشعار والمنثورات الحاصرة للشّواهد النّحوية ، بل فيه من الفرائد والفوائد ما لا تجده في كثير من المؤلّفات، وقد تجد فيه إسهابا في بعض المواطن ، لا يروق لبعض طلاب علوم اللّغة.

ومما يسّجل لهذا الكتاب أنّه ليس فيه نزعة تحيز للنّحو العربي خلافًا لكثير من الدّارسين المعاصرين الذين تحيزوا ضدّه أو معه، فهو دراسة حاولت إثراءً للجانب المنتصر لقيمته اللّغوية.

والخلاصة أنّ الدّراسة لا تضيف كثيرا للنّحو العربي وإن كانت في صفه ومتحيزة إلى قيمته اللّغوية لافتقادها إلى التجديد والابتكار.

[1] – المرجع نفسه، ص10.

قراءة في رؤى المؤلّف:

يذكر إبراهيم السّقا في تقديمه للكتاب أنّ مما تورط فيه النحاة قداماهم ومحدثوهم إلا فريقًا من أهل الكوفة، تعليل الأحكام النّحوية بالعلل الفلسفية، مثل قولهم :إنّ الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل لأنّ الفعل عامل فيه، والمؤثر يجب أن يتأخر على المتأثر به، وهذا حكم عقلي لا لغوي، والفاعل في النّحو ما وقع منه الحدث وهو الفعل، سواء تقدّم في الجملة على الفعل أو تأخر عنه[1]، وقد تتبع الدّكتور مهدي تلك العيوب التي وقعت في أبواب ومسائل من النّحو، وأحصى الكثير منها، وتوفر عليها درسا وتحليلا وموازنة بين المذاهب والآراء، وخرج من تلك الدّراسة بملاحظات وآراء قيمة، وهداه البحث العلمي الدّقيق إلى أنّ كثيرا من مظاهر الإعراب ومشكلاته يمكن حلّها على أساس لغوي خالص، لا أثر للتّكلف فيه، ولا ضرورة إلى التماس علّة فلسفية له، فالفاعل مثلا والمبتدأ مرفوعان، لأنّهما مسند إليهما شيء في الجملة، ولا عمل لشيء فيهما، والضّمة في العربية علم الإسناد في مرفوعات الأسماء، وخبر المبتدأ مرفوع لأنّه هو المبتدأ، فإذا كان غير المبتدأ أحيانا نصب كالظّرف الواقع خبرا في نحو: المسجد أمامك، ولا عمل للمبتدأ في الخبر، ولا للابتداء، ولا للمبتدأ والابتداء معًا[2].

وقد وجد مهدي لكثير من مشكلات النّحو حلولا سهلة خالية من التّعسف الذي ارتكبه النّحاة في سبيل طرد نظرية العامل، قياسا على العوامل الطّبيعية، فألزموا النّاس قواعد هي من نتاج النّظر العقلي وحده، وأهملت الحلول اللّغوية التي هي أجدر بالرّعاية في المباحث اللّغوية، ولذلك تعدّدت مسائل النّحو وصعبت على المتعاطين لها، وخصوصا المبتدئين من طلاب العلم الذين لم تستحصف ملكاتهم وعقولهم، ولم تواتهم الفرص للاطلاع على كلام العرب، وكلام أئمة النحو السّابقين، كالخليل وسيبويه من البصريين، والكسائي والفراء من الكوفيين[3].

---

[1] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي(نقد وتوجيه)، ص8.

[2] – ينظر: إيمان جباري، محاولات تيسير النّحو عند مهدي المخزومي، مجلة الذّاكرة، مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشّرقي الجزائري، العدد التاسع جوان 2017ً.ص112.

[3] – ينظر: إيمان جباري، محاولات تيسير النّحو عند مهدي المخزومي، مجلة الذّاكرة، مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشّرقي الجزائري، العدد التاسع جوان 2017ً.ص112.

ولا يلتزم الأستاذ مهدي في حلّ مشكلات النحو مذهبا معينا من مذاهب النّحويين، وإنّما يضع المذاهب كلّها أمام نظره، ويتخير منها ما كان أقرب إلى طبيعة اللّغة، سواء كان القائل به بصريا أو كوفيا أو بغداديا أو أندلسيا، وسواء كان صاحب الرّأي المختار متقدّما أو متأخرا، لا يهمه من كلّ أولئك إلى الرّأي الصّالح لأنّ يعمل به في سهولة لا يخالطها تكلف، بشرط ألا تجافيه طبيعة اللّغة[1].

ومن أجل هذا كلّه وضع الدّكتور مهدي المخزومي كتابه الذي بين أيدينا، وهو حلقة أولى تتبعها حلقات كثيرة أخرى في سلسلة عمله الذي وقف عليه حياته، لتخلص النّحو العربي من الشّوائب التي علقت به، من جرّاء اختلاط مباحثه بمباحث المنطق والفلسفة، والنّظريات غير الأصلية في المباحث اللّغوية[2].

ويرى الدّكتور المخزومي أنّ التسيير ليس اختصارا، ولا حذفا للشّروح والتّعليقات، ولكنّه عرض جديد لموضوعات النّحو ييسر للنّاشئين أخذها واستيعابها وتمثلها.

ويؤكد أنّه لا يمكن أن يتحقق التّيسير إلا بخطوتين[3]:

– تخليص الدّرس النّحوي مما علق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدّرس فكرة (العامل).

– تحديد موضوع الدّرس اللغوي، وتعيين نقطة البدء به ليكون الدّارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه.

لقد كان لمهدي المخزومي محاولات جادّة في إصلاح النحو العربي وإخراجه من مظان التأويل والتعليل والتقدير، وقد شغلت أفكاره حيزا كبيرا من ساحة التجديد النحوي واعتلت آراءه ومحاولاته سماء التيسير النحوي، ولا شكّ أن المخزومي اتبع المنهج الوصفي الذي يقف عند حدود الظاهرة اللغوية بالوصف والاستقراء، واعتمد على المادة النحوية لدى القدماء وخاصة المدرسة الكوفية"[4].

فقد تيّسر له الاطلاع على المسائل النحوية والتعليلات التي كانت أقرب إلى واقع اللغة بعيدة عن الفلسفة وسلطانها، أضاف إلى ذلك الآراء التي سبق إليها واستفادها من أستاذه إبراهيم مصطفى،

---

[1] – مهدي المخزومي.في النّحو العربي(:نقد وتوجيه)، ص9–10.

[2] – المرجع نفسه، ص10.

[3] – المرجع نفسه، ص15–16.

[4] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1986، ص27.

فأفكار مهدي المخزومي تكوّنت بفضل غوصه في التراث وسبره لأفكار النحاة القدامى وانفتاحه على الدرس اللغوي العربي الحديث، فكان حلقة وصل بين ماضي العربية وحاضرها المتجدّد، لذلك يعتبر أبرز الأعلام الذين سلكوا نهج التجديد في العصر الحديث، فقد انصبت محاولاته على مراجعة بعض الأصول النحوية وما ترتّب عليها من مسائل في تعقيد النحو وتعسيره على المتعلمين كالعامل مثلا والإعراب وتخليص النحو من هذه النظرية التي بُنِيَ عليها التعليل الذي اصطنعه النحاة وتكلفوا في فرض سلطانه على العربية.

إن مهدي المخزومي انطلق في نقده للتعليل النحوي من رؤية جديدة للنحو العربي يرى أنها ضرورية وأصبحت الحاجة إليها ملحة لا لشيء إلا لعرض النحو عرضا جديدا يتلاءم مع طبيعة اللغة، ولقد كان للتعليل مكان بارز ضمن تجديده يقول: "أصبحت الحاجة ملحّة إلى نحو خلو مما علق به في تاريخه الطويل من شوائب ليست منه مدروسا وفق منهج يلائمه مبرأ من هذه التعليلات الفلسفية التي اصطنعها القوم والتي أتت على حيوية هذا الدرس اللغوي فعصفت بها وانتهى الأمر بها الدرس إلى أن يكون مصدر برم وضيق لا حدّ لها"[1] ويمكن أن نلخص ما دعا إليه المخزومي فيما يلي:

- يجب أن يعرض العرض العربي عرضا جديدا يراعى فيه المنهج التيسيري، وأقرب المناهج لدراسة النحو وأنجعها المنهج الوصفي الذي تبناه النحاة الأوائل ثم ما أن لبثوا وأن عزفوا عنه، فهذا المنهج لا يتعدّى وصف الظاهرة اللغوية.

- الحرص على أن يكون النحو خاليا ومبرأ من تعليلات مصطنعة، ولعله يقصد بذلك العلل الجدلية، شأنه في ذلك شأن الذين سبقوه والذين نادوا بطرحها وإهمالها لأنها ذهبت بروح اللغة وسببت نفورا وضجرا من علم النحو بعد أن كان مستساغا سهل المنال للناشئة، كما أن التماس النحاة للنحو بهذا السبيل وباتباعهم هذا المنهج أتعبوا أنفسهم وجنوا على المتعلمين لأن تأويلاتهم وتعسّفهم في التخريج تطلق أحكاما لو تأملوها لتراجعوا عنها وأراحوا أنفسهم وأراحوا غيرهم من عناء الجدل وتشعب الآراء[2].

---

[1] – المرجع نفسه 1986، ص27.

[2] – ينظر: هادي نهر، آراء حول إعادة وصف اللغة ألسنيا في إشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، 1983، ص127.

دراســـة

وتقويـــــــم

الفصل الأوّل: قراءة في مدخل الكتاب:

المبحث الأوّل: وظيفة النحو، وحاجتنا إلى درس نحوي جديد.

يعرّف علماء اللّغة النّحو على أنّه العلم الذي يهتم "بأحوال أواخر الكلمات العربية التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء وما يتبعها"[1] إلا أنّ المؤلّف عندما يتكلمّ عن وظيفته نجده يرفض رفضًا قاطعا هذه الوظيفة التي حدّدها له العلماء، فهو يقول: "ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحوًا للغة من اللّغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة، أو يخطئ لهم أسلوبًا، لأنّ النّحو دراسة وصفية تطبيقية، لا تتعدى ذلك بحال"[2] فالنّحو الحق في أي كاتبنا هو ذلك الذي يتتبع مسيرة اللّغة، ويفقه أساليبها، ووظيفته أن يسجلّ لنا ملاحظاته، ونتائج اختباراته في صورة أصول وقواعد تمليها عليه طبيعة هذه اللّغة، واستعمالات أصحابها، فاللّغة " ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له المجتمع من أحكام تستند إلى عقل المجتمع نفسه، وقد لا يتفق مع ما يعرفه منطق العقل والفلسفة"[3] .

وقد دعا علماء النّحو المتأخرين إلى ضرورة فصل العلوم، فأصبح النّحو مصبوغًا بالفلسفة مقصورا على الإعراب وتتبع أثر العامل، وكأنّ مفهومه لا يخرج عن كونه علمًا "يبحث في أواخر الكلم إعرابًا وبناءً"[4] وهذا أبعد ما يكون عن النّحو في مفهومه الدّلالي، عند أوائل النحاة، فقد كان قائمًا على تتبع التّراكيب بناءً ودلالة، وهو عندهم "انتحاء سمت كلام العرب في تصريفه من إعراب وغيره"[5] ففي التّعريف الأخير يظهر من مدلول النّحو أنّه يشمل معطيات الدّرس اللّغوي دون الاقتصار على علم واحد منها، وهذا ما توصلت إليه الدّراسات الحديثة وتدعو إليه، وهو ما يتماشى مع كتابات العرب القدامى في إدراك قيمة تلازم العلوم بمنهجية علمية تكاملية.

ويذهب المؤلّف إلى أنّه لا بدّ "للدّارس المحدث أنّ يبدأ بالدّرس من أوّل، من حيث درس الفراء، وبين يديه أقوال الخليل في الكتاب، وأقوال الفراء في (معاني القرآن)، كما يرى أنّ اللّغة العربية

---

[1] – السّيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، إباع للإعلام والنّشر، القاهرة، مصر، ص09.

[2] – مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص19.

[3] – المرجع نفسه، ص19.

[4] – الصّبان، حاشية الصّبان، ج1، دار الإحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر ص16.

[5] – ابن جني، الخصائص،ج1، تح: محمد علي النّجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص34.

تدرس اليوم على تلك الأسس التي اجتهد فيها القدماء في بنائها وفي مقدّمتهم الفراهيدي والفراء، ولم يضف إليها جديد سوى تلك الكتابات المدرسية التي لا يستفاد منها في المباحث اللّغوية[1]، ولعلّ المؤلف حينما دعا إلى إعادة دراسة النّحو من جديد يعود سببه إلى عسر في تحصيل الدّارسين للنّحو العربي، والذي خلق في نفوس طلابه مشاعر التّوجس وتجلّى ذلك في العزوف عن النّحو، وإذا تأملنَا في أسباب هذا العزوف عن النّحو، وعوامل تعقيده وجفافه، ويمكن إيجازها فيما يلي:

- إفراط النّحاة في القول بالحذف، والإضمار، والتّأويل، والتّقدير، تلك الأصول التي استنها النّحاة وجعلوها قنوات تساعدهم في تمرير الشّواهد الفصيحة دون الاصطدام بالقواعد المعيارية التي وضعوها.
- الإغراق في التعليل والقول بالعلل الثّواني والثّوالث ، التي تعرض لها الأنباري بصورة جلية في كتابه الموسوم (الإغراب في جدل الإعراب).
- الجدل الذّهني حول مسائل النحو وكثرة الخلافات المذهبية بين علماء المدارس النّحوية.
- وضع أبواب في النّحو لا تقف على عتبة فكر تعليمي يمكن تسويغه.
- الإغراق في تسويغ الحركات الإعرابية الظاهرة والمقدّرة في إطار نظرية العامل والمعمول.

وقد كان لهذه الأسباب أثرها في دراسة النّحو، وأبرز تجلّياته أنّ الطّلاب قد عزَفوا عزوفًا شبه تام عن النّحو العربي بصفة خاصة وعن علوم العربية بصفة عامة.

وحينما نقف عند كلام المؤلّف وحديثه عن جهود علماء النّحو القدامى نجده يظهر لهم التّقدير والإعجاب، ويرى في جهودهم التي وصلوا إليها كفاية لا يمكن تكليفهم بأكثر من ذلك، فالقدماء في نظر المؤلف تناولوا "الدّرس اللّغوي في منهج كان في متناول أيديهم، مألوفًا لهم، وقد سبق إليه دارسون آخرون، وكان هذا هو المنهج الكلامي، فلم يجدوا بدًّا من أن يدرسوا النّحو فيه، وساعد على ذلك كان من النّحاة الأولين من له اتصال بالمنهج الكلامي، وملابسة له"[2] كما قد

[1] – مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ، ص24.

[2] – مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص25.

أشار المؤلّف إلى أنّ علماء العربية في مختلف العصور يندّدون بما وصل إليه الدّرس اللّغوي والنّحوي من جمود وجفاف.

ونجد المؤلّف يدعو إلى نحو جديد أصبحت الحاجة ماسة إليه، يخلو من العوالق والشّوائب التي التصقت به عبر مساره الطّويل، مدروسًا وفق منهج يلائمه، فأصبحت الحاجة ماسة "إلى تفريق الموضوعات التي تناولها الخليل والفراء ومن عاصرهما مختلطة متشابكة، وإلى أن يعرف الدّارس موضع قدمه، ليكون درسه أوضح حدودًا، وأعم فائدة، وإلى أن ينبري لكلّ موضوع دارسون مختصون، يتناول كلّ فريق منهم موضوعه بإحاطة وعمق"[1] لكي يتعاون الدّارسون في تقديم ما يحصلون عليه، لإتمام بحث لغوي ناضج.

[1] – المرجع نفسه، ص27.

المبحث الثّاني: القياس في النّحو:

يعرّف المؤلّف القياس على أنّه "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد تعبير على ما اختزنته الذّاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت، وذا القياس هو الطّريق الطّبيعية لنمو مادة هذا الفعل المجهول شكله وضبطه"[1] وقد يحتاج إلى تسمية ما يجد في حياته من مسميات لها أسماء أجنبية، أو يحتاج إلى اشتقاق من كلمة أجنبية، فيلجأ إلى القياس اتباعًا للعرب في تعريب الدّخيل قديمًا، ومحاكاة لهم في طريقتهم في التّعريب، فإذا فعل المتكلّم ذلك كان قياسه صحيحًا لأنّه لم يتخط أسلوب العرب في ذلك.

كما أشار المؤلّف إلى اعتماد المجمع اللّغوي في القاهرة على القياس بعد أن كانت الحاجة ماسة إليه، حينما رأى علماؤه ما خلفته الحياة من تغييرات وتطورات ومن توسع وظهور أمور لم يألفها العرب من قبل، إذ : لم يتعد المجمع في هذا حدود ما ألفه العرب من أساليب، ولكنّه أحيا ما أماته اللّغويون المحافظون من أساليب عربية كانت اللّغة قد طفقت تتوسع فيها"[2].

وقد ظهر كثير من النحاة بنوا منهجهم في دراسة النّحو على القياس، ودعوا لانتهاجه، وكان منهم من صاحب النّحو منذ نشأته، ويتقدّم النّحو في مسيرته فيشهد نحاة ساروا بالقياس بعيدًا، حتّى أصبح وكأنّه هو النّحو، والنّحو وكأنّه هو التّفنّن في تطبيق القياس، وكان في مقدّمة هؤلاء القياسيين أبو علي الفارسي، كما كان النّحاة عل تفاوت في اصطناعهم القياس، فمنهم من كان يتوسع فيه، ويقيس على كلّ ما وصل إليه، ومنهم من كان يتحرج ويتشدّد فلا يقيس إلا على ما كان يرى أنّه غالب وكثير، وكان هذا من أهمّ ما يفرّق بين مدرستي الكوفة والبصرة، فتلك تسلك مسلك المترخص في القياس، وهذه تنهج نهج المتحرّج[3].

---

[1]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص 20.

[2]– المرجع نفسه، ص21.

[3]– المرجع نفسه، ص22.

ويرى المؤلّف أنّ القياس الذي يجب اتّباعه في دراسة اللّغة والنّحو هو "القياس القائم على أساس من المشابهة، ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب وأساليبهم"[1] وذلك ما كان يفعله كثير من النّحاة على غرار الخليل بن أحمد، والفراء في دراستهما مسائل النحو، وقياسهم ما لم يعرف مما سمعاه من العرب في اتصالهما بالعرب الموثوق بفصاحتهم.

[1]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص 22.

المبحث الثّالث: مراتب الدّرس اللّغوي

تختلف موضوعات اللّغة العربية وتتعدد فروعها، فبعضها يعتمد على بعض، فالدّراسة الصّوتية والدّراسة الصّرفية والمعجمية، والدّراسة النّحوية كلّها موضوعات لغوية تهدف إلى ناحية تطبيقية تستفيد من الأجيال في قراءاتها وكتاباتها.

فالدّراسة الصّوتية كما يقول المخزومي هي الدّراسة اللغوية الأولى التي يعنى بها اللغويون، وبها يعرف الدّارس كثيرا من الظّواهر اللّغوية التي تدرس في كتب النّحو، من إبدال وإعلال وإدغام إلى غيرها من ظواهر لغوية لا تفهم فهما مستوعبا إلا إذا أخذت الدّراسة الصّوتية لها مكانًا في دراسة العربية[1].

ويليها بالترتيب الطّبيعي دراسة ما يسمى بالصّرف، فلم يدرس في رأي المؤلف الصّرف دراسة واعية، لأنّ دراسة الصّوت كانت قد سقطت من حساب الدّارسين، وإن بدأها الخليل والفراء وتلاميذهما، والتفوا إلى شدّة اتصالها بالدّرس الصّرفي والدّرس النحوي، ولذلك كانوا يفسرون بها بعض الظّواهر اللّغوية التي تعرض لهم في أثناء دراستهم النّحو[2].

ويلي الدّراسة الصرفية دراسة النّحو والإعراب وهي دراسة تختلف عن سابقاتها سواء في مجالها أو موضوعها، ولكنها لا تستغني عنهما[3].

[1] – ينظر: مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص27.
[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص27.
[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص28.

الفصل الثّاني : قراءة في متن الكتاب:

الجملة:

الجملة : لغةً:

يقول ابن فارس ت 395هـ: "(جمل): الجيم والميم واللام أصلان: أحدهما تجمُّع وعِظَمُ الخَلْق، والآخر حُسنٌ، فالأول قولك: أجملتُ الشيء، وهذه جُملة الشيء، وأجملتُه حصَّلتُه، وقال الله تعالى :﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾]الفرقان: 32]، ويجوز أن يكون الجُمل من هذا لعِظَمِ خَلْقه[1] .

يتضح مما سبق أن الفعل (جمل) يأتي بمعنى تجميع شيءٍ مع شيءٍ، ويأتي بمعنى تحصيل حسابٍ أو إجماله، وقد يأتي بمعنى الحُسن والجمال، وما يخص الباحث هنا هو معنى التجميع والضم.

الجملة اصطلاحًا:

يقول الدكتور علي أبو المكارم ت 2015م: "وإن لفظ الجملة لم يُستخدم في النحو إلا في عصر متأخر نسبيًّا؛ إذ كان أول من استعمله مصطلحًا محددَ الدلالة محمد بن يزيد المبرد في كتابه المقتضب.[2].

استعمَل المبرد ت 285هـ الجملة في كتابه" المقتضب "في معرض حديثه عن الفاعل، قائلاً: "هذا باب الفاعل، وهو رفع، وذلك قولك: قام عبدالله، وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعًا؛ لأنه هو والفعل جملة يَحسُن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد"[3].

فالمبرد يقصد بمصطلح الجملة: الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، وقد جعَل الفعل والفاعل نظيرين للمبتدأ والخبر.

---

[1] – ابن فارس، مقاييس اللغة؛ ، ج 1، ص 481.

[2] – علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية؛ ص20.

[3] – المبرد، المقتضب؛ ج 1، ص 8.

يقول الدكتور أحمد محمد عبد الراضي: "ولم يكن قبل المبرد استعمال لمصطلح الجملة، بل أطلق سيبويه على رُكني الإسناد: المسند والمسند إليه، غير أن المبرد لم يُشر إلى ما أشار إليه سيبويه من العلاقة أو الرابطة بين رُكني الجملة – وهي علاقة الإسناد – وظل مفهوم الجملة يتردد في كتب النحو – مقصودًا به الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر – إلى أن جاء ابن جني ت 392هـ، فحدَّد مفهوم الجملة عن طريق المقابلة والمقارنة بينهما وبين عددٍ من المصطلحات الأخرى، وعلى رأسها مصطلحا الكلام والقول"[1].

وقد نَضِجَ مفهوم الجملة واستوى على سُوقه، وبلَغ أَوْجَ ازدهارِه – عند ابن هشام الأنصاري ت761هـ في كتابَيْه :"الإعراب عن قواعد الإعراب"، و"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، فقد تعمَّق ابن هشام في فَهمها، وتوسَّع في بيان أقسامها، وحجمها وموقعها، وسار في الاتجاه الذي يُفرِّق بينها وبين الكلام، وانتقد تَسْوِيَةَ الزمخشري ت538 هـ وابن يعيش ت 643هـ بينها وبين الكلام، فذكر أنهما غير مترادفين... وقد قسم الجملة إلى ثلاثة أنواع: فعلية واسمية وظرفية – وهي التي تبدأ بظرف أو جار ومجرور – وإلى صغرى وكبرى، وإلى ذات محل وغير ذات محل، وتابَعه على ذلك الشيخ خالد الأزهري ت 905هـ، والسيوطي ت 911 هـ[2] .

وقد قسَّم الزمخشري الجملة إلى أربعة أنواع أو أقسام؛ يقول: "والجملة على أربعة أضرب: فعليه واسمية، وشرطية وظرفية، وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تُعطِه يَشكُرْك، وخالد في الدار"[3].

فالفعلية: ذهب أخوه، والاسمية: أبوه منطلق، والشرطية: إن تُعطِه يَشكُرْك، والظرفية: في الدار؛ أي: استقرَّ في الدار.

وقد تحدَّث الدكتور تمام حسان عن أركان الجملة، فقال: "للجملة عند النحاة ركنان: المسند إليه، والمسند، فأما في الجملة الاسمية، فالمبتدأ مسند إليه، والخبر مسند، وأما في الجملة الفعلية، فالفاعل أو نائبه مسند إليه، والفعل مسند، وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به،

---

[1] – أحمد محمد عبدالراضي، نحو النص بين الأصالة والمعاصرة؛ للدكتور ص 33.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص 35 – 36.

[3] – جار الله الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب؛ ج1، ص 44

وما عدا هذين الركنين – مما تشتمل عليه الجملة – فهو فضلة يمكن أن يستغني عنه تركيبُ الجملة، هذا هو أصل الوضع بالنسبة للجملة العربية"[1] .

أشار المرحوم الدكتور مهدي المخزومي إلى (الجُملة) معرّفاً:(هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركّب الذي يبيّن المتكلم به أن صورةً ذهنيةً كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلّم إلى ذهنِ السامع[2].

فلهذه الوحدة الكلامية الصغرى (أهمية كبرى في التعبير والإفصاح والتفاهم "[3]. حيث جعل تلك الأهمية في ثلاثة مفاصل، هي:

1 – التعبير.

2 – الإفصاح.

3– التفاهم.

وانّ ابن هشام النحوي في مغني اللبيب هو أوّل مَن عُنِي بالجملة وأنواعها وأقسامها وكان مَن سبقه من النحاة يُعْنَون بظاهرة الإعراب وتفسيرها والاهتمام بالكلمات بوصفها معمولات، والجمود على ذلك، مع الحرمان من مصادر حيويتها وتنوّع أساليبها. وعدا ما وصل إلينا من دراسات ابن جنّي والشيخ الرّضي شارح الكافية. وينتقل الدكتور المخزومي بالدرس اللغوي عبر المراحل الاتية:

1 .الدّراسة الصّوتية، بخواصها وتمازجها وصفات مخارج حروفها وتألّف بعضها مع بعض.

2 .الكلمة المفردة، وما يرافق ذلك من بنائها وتغيّرٍ في داخلها أو اشتقاقها.

[1] – تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب؛ ص 121

[2]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص33

[3] المرجع نفسه، ص33.

3 .العناية بالكلمة مؤلّفةً مع غيرها في الجملة. التي هي اصغر صورة من صور التعبير.

وهذه المرحلة الأخيرة المرتبطة بأساليب التعبير جديرة بالدراسة المستفيضة التي تعرض للجملة أو لأجزائها من أحوال تتعلق بالذِكر والحذف أو بالتقديم والتأخير أو غير ذلك، مما أفاض فيه نحاة حقيقيّون هم أهل المعاني، كالجْرجاني في (دلائل الإعجاز) والسّكاكي في (مفتاح العلوم) والخطيب في (الإيضاح) والتفتازاني في شروحه على التلخيص في (المطّول). وهؤلاء بلاغيّون برمّتهم.

أن هذه المرحلة هي ما سنسلّط الضوء عليه من خلال فكر المخزومي فيما يتعلّق الأمر بعلم المعاني.

الإعراب:

حين نقرأ في نقد مهدي المخزومي لظاهرة الإعراب في العربية نجده يرى أنّه: "بيان ما للكلمة أو للجملة من وظيفة لغوية أو قيمة نحوية ككونها مسندا إليه أو مضافا إليه أو فاعلا أو مفعولا أو حالا أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها في ثنايا الجمل وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام"[1] فهو يقدّم تعريفا يخلو من الصّبغة الفلسفية.

ولا يختلف هذا التّعريف للإعراب عن رأي إبراهيم مصطفى فيه حيث أنّ الإعراب وسيلة لرصد الدّلالة النّحوية للكلمة في الجملة والجملة في الكلام، ففهم مهدي المخزومي وإبراهيم مصطفى للإعراب على حدّ قوليهما كان أوسع من فهم القدماء له الذين ربطوا دلالته بحركة إعرابية تظهر على آخر الكلمة، كما أنّ الفتحة أفرغت من وظيفتها الدّلالية وضاعت الوظائف النّحوية معها لأنّها سمة لها، فالضّمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة، أما الفتحة فليست علما لشيء فهي حركة خفيفة يستريح إليها العرب حين يريدون تحريك آخر الكلمة، لا تدخل في نطاق إسناد ولا إضافة ولا تحمل أي معنى إعرابي[2] .

ويمكننا أن نقول أن المحدثين لا يختلفون عن القدامى في تعليلهم لمعاني حركات الإعراب، ولا نراهم أضافوا جديدا لظاهرة الإعراب إلا غلوّا في طعنهم للقدامى وتوجيه سهام النقد إليهم لأنهم بنوا معظم أبواب النحو على نظرية العامل وما يتخلّلها من إعراب، فدراسة المحدثين لحركة الإعراب ودلالاتها لا يخلو الفكر النحوي القديم منها لأن تخصيص وظيفة لغوية وقيمة نحوية ودلالية لكل حركة إعرابية ضارب بجذوره في قديم الفكر النحوي كما أشرنا سابقا خلال حديثنا عن إبراهيم مصطفى حيث كان الزمخشري سبّاقا له في تحديد وظائف الحركات، فالضمة للمسند إليه والفتحة علم المفعول والفضلات والكسرة للإضافة.

[1] –مهدي المخزومي، من النحو العربي نقد وتوجيه، ص67.

[2] – ينظر: مهدي المخزومي في النّحو العربي (قواعد وتطبيق)، دار الرّائد العربي، بيروت، ط2، 1986، ص70–71.

فتوسيع دائرة الإعراب وإخراجه من مدار التضييق المفهومي والحصر الشكلي لدى إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي لا يخلو من نقد لأنّ تحديدهم للإعراب انطلق من تعريف المتأخرين له من النحاة، فالمتقدمون لهم مفهوم أَرْفَعُ من أن يُوسَمَ بأنه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا أو أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر المعرب، فهذه تعاريف أوردها ابن هشام الأنصاري وأبو البركات الأنباري، تعاريف تعصف بالقيمة الدلالية له، وإن تعريفي ابن جني وابن يعيش يردّان له الاعتبار ويجعلان منه حلقة تدور حول الشكل والمعنى؛ ذلك أن المعنى هو المرآة الحقيقية لاختلاف هذه الحركات التي يسببها العامل فابن جني يرى: "أنه الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيدا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه" [1]، ويرى ابن يعيش: "أنه الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب المعاني"[2].

فعندما نتأمل في هذين التّعريفين نجد أن المعنى هو سبب اختلاف الحركات المتسببة بالعوامل وأن المعاني في النفس أَسْبَقُ من لفظ الحركات أواخر الكلم وأنّ العوامل وما يترتّب عنها من آثار إعرابية وسائل لإيراد المعاني وصور شكلية تعبر عنها ؟ فالأجدر بنا إذا أردنا أن نعيد النظر في تراث أسلافنا الإحاطة بتعاريفهم وتأمّل مؤلفاتهم تدبّرا وقراءة حتى لا نصدر أحكاما تكون ضحية العجلة، ومن الإنصاف العلمي أن نقول إن الإعراب موصول بالمعنى في دراسات المتقدمين بعرى منطقية ووشائج محكمة لا يمكن لها أن تكون عرضة لفصل أحدهما عن الآخر (الإعراب والمعنى).

[1] – ابن جني، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، المكتبة التوفيقية، ط1، 2015، مصر، ج1، ص104.

[2] – موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج1، ص196.

التّنازع :

لقد تحدّث كثير من النّحويين ووضحوا أن التنازع من الأساليب النحوية التي خاض فيها نحاة القطرين (البصرة، الكوفة)، ولا بأس أن نذكر بأنه توجّه عاملين إلى معمول واحد، والعامل الأولى بالعمل قضية محلّ خلاف بين البصريين والكوفيين حيث أنّ الكوفة توجب إعمال الأول والبصرة توجب إعمال الثاني لقربه من المعمول.

ولا شكّ أن المخزومي يرى ذلك الرأي ويعيب على النحاة النهج الفلسفي الذي نهجوه في معالجة هذه الأحكام، فقد جعلوا من التنازع أسئلة مفتعلة، فاللغة لا ترى في اجتماع فعلين أو أكثر مشكلة إذا دعت الحاجة إلى هذا الاجتماع لكن سيطرة فكرة العامل وتحكمها في قوانين النحو وإيمانهم بأن الفعل أقوى العوامل النحوية نظروا إلى مثل هذا الأسلوب في اللغة على أنه تنازع في العمل[1].

ولا مشكلة في جعل المعمول معمولا لعاملين، وفي جذور الآراء الكوفية التي توصف بأنها أقرب إلى واقع اللغة نلتمس هذا التوجّه والتسامح في تجويز ذلك والتحرّر من قيود هذه النظرية، ذلك أن الكوفيين يجيزون عمل عاملين في معمول واحد كعمل الفعل والفاعل النصب في المفعول به[2]، والفراء يرى أنه لا مانع من جعل المعمول معمولا للعاملين إذا كان لهما نفس الاقتضاء نحو قام وقعد زيد، فزيد فاعل أو معمول لقعد وقام كليهما[3] ، وإذا عدنا إلى المخزومي فإنه يذهب إلى أبعد من تأييده للفراء حيث يرى أن باب التنازع إذا كان الاقتضاء واحدا ليست من باب التنازع أصلا.

---

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص161.

[2] – ينظر: كمال الدين أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الطلائع، نصر القاهرة، دط، 2005 ج1، ص82، ومحمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار إفريقيا للشرق، المغرب، 2011، ص202.

[3] – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص263.

الاشتغال:

يعتبر هذا الباب أيضًا من الأبواب التي استنفذت جهد النحاة وأخذت اهتماماتهم، وضابطها اشتغال العامل بالعمل في ضمير الاسم الذي شُغِلَ عنه كقولنا: زيدا ضربته، فضرب عمل في الضمير العائد على زيد بدلا منه على حد قول النحاة، وفي هذا الباب يظهر لنا أنه لا بدّ للاشتغال من ضمير يعود على الاسم الذي قبل العامل، وهذا الضمير قد يكون منصوبا بالفعل أو مجرورا بالحرف.

ومع العلم أن الخلاف قائم والجدال محتدم في ناصب المشغول عنه الذي تقدم بين البصريين والكوفيين حيث أن البصريين لا يجيزون أن يكون الفعل الظاهر هو العامل في الاسم المتقدم بل يحصرون عمله في الضمير فقط ويقدرون فعلا للاسم المتقدم، والكوفيون لا يمنعون أن يكون الفعل عاملا في الاسم المقدم وما عاد عليه من ضمير لأن الضمير هو الاسم الظاهر في المعنى، مع أن الكسائي يرى أن الاسم منصوب بالفعل المتأخر والضمير ملغى والفراء يجعل الاسم منصوبا بالفعل، وعليه فليس هناك اشتغال عند الكوفيين، ويرى المخزومي ما يراه الفراء أنه لا يجب أن يعقد باب للاشتغال، فالاسم المتقدم مفعول به مقدم للاهتمام والضمير كناية عنه، فذهاب المخزومي ذهاب الفراء في باب الاشتغال تجنّب للتقدير والتأويل الذين يستحضران عناصر لا حاجة لنا بها في تقوّم المعنى وفهمه؛ إذ لا فائدة من القول في زيد رأيته: رأيت زيدا رأيته[1].

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص172.

أساليب التعبير:

توصّل الدكتور المخزومي إلى أنّ الجملة أساس التّعبير وهي خاضعة لمناسبات القول، وللعلاقة بين المتكلّم والمخاطب، ولن يكون الكلامُ مفيداً، ولا الخبرُ مؤدّياً غرضَه ما لم يكن حالُ المخاطب ملحوظاً. ولذلك أسهبَ أصحابُ علم المعاني في مقتضى الحال[1]، في حين أهمل النحاة دراسة المعاني[2].

وكان للمخزومي رأيه في توحيد دراستي النحو والمعاني للجملة[3] ، دون النظر إلى المصطلحات والتعبيرات المصطنعة كـ: (الصحيح والفصيح) حين قصد البعض بالصحيح: ما كان صحيحاً نحويّاً، وبالفصيح معنى يزيد على الصحة النحوية من مطابقة الكلام لمقتضى الحال، أو مطابقته لمناسبات القول. قال: (والذي أزعمه هو أن الجملة الصحيحة لغويّاً ونحويّاً هي الجملةَ الفصيحة عند أهل المعاني... لان الشرط الذي اخذ به في فصاحة الجملة شرط يؤخذ به في صحتها، فإذا كانت الجملة مؤلفة من كلمات صحيحة مستوفية لكل ما يتطلبه (الصرف). وإذا كانت الكلمات مؤلفة من أصوات مؤتلفة خلو من كل ما يسيء إلى فصاحتها من تنافر بين الأصوات،... بقيت الجملة مع ذلك تفتقر إلى أهم مقوّمات الصحّة، وهو مطابقتها متطلبات المناسبات ومقتضيات الأحوال[4] .

فتوحيد شطري الدراسة دعوة لتطوير النحو وتحديثه وهو رأي سليم لدراسة النحو العربي على طريق الأسلوبية واللسانيات الحديثة، وهي دعوة مباركة، أطلقها بعد دراسة دقيقة للغة العربية والغوص في خصائصها وقد باركه عليها أساتذته من أمثال: إبراهيم مصطفى، و د.مصطفى السقّا[5].

---

[1]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي،ص225.

[2]– المرجع نفسه، ص 226.

[3]– المرجع نفسه، ص 226.

[4]– المرجع نفسه، ص 226.

[5]– انظر : المرجع نفسه، ص 5–12

ولكن الإشكال يدور في اعتباره مصطلحي: الصحيح والفصيح من التعبيرات المصطنعة وهذا أمر يجانب الدقّة لأن الصحّة اللغوية والنحوية شرط من شروط الفصاحة عند أهل المعاني. والصحيح يعني الموافقة مع قواعد اللغة نحواً وصرفاً وأصولَ تأليف، لان سلامة لغة النّص من سلامة قواعده وصحّة تركيبه، فالقياس اللغوي عنصر ضروري لتثبيت المعنى، فلا يجوز الإخلال بقواعد النحو لئلا يقع العيب والمخالفة ونفور الذوق ومخالفة المألوف.

في حين أن الفصاحة[1] تتعدى هذا الشرط إلى شروط أخرى كالتالف والانسجام في تركيب الألفاظ، بحيث يتقبلها الذوق، وتتناغم في السّمع، وتسهل في النّطق. وكذلك وضوح المعنى الذي يعطي للمتلقّي طابع صفاء ذهن الباث. فضلاً عن قوة السبك التي تمثّل تماسك العبارة وجزالة أسلوبها وفنيّة طريقتها بحيث يمكن أن تتعلق كلمات النّصّ بعضها ببعض دون انفصال وكأنّها قد بُنيت بناء محكماً متراصّاً.

كما أشار الدكتور المخزومي إلى ضرورة إعادة درس المعاني إلى الدرس النحوي[2] ومعالجة أساليب التعبير المختلفة بما لأدواتها من دلالات ومعانٍ عامّة تؤدي وظائفها اللغوية مِن توكيد ونفي واستفهام وشرط ونداء ونحوها.

وسنتعرّف على القيم ألنقدية المرتبطة بعلم المعاني مما أفرزه فكر المخزومي في هذا المجال.

إنّ المنهج الذي سار وفقه المخزومي أسلوبي بحت يتناغم مع النحو أكثر مما يساور علم المعاني البلاغي. فهو لم يأخذ تقسيم الجملة من حيث الغرض الذي يرمي إليه الكلام (خبرية وإنشائية) وتقسيمات ذلك، بل من حيث الأساليب والأدوات.

[1]– ينظر : علم المعاني. عبدالعزيز عتيق، ص7–23.

[2]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص 233.

أسْلُوبُ التّوكيد

لقد تناول الدكتور المخزومي هذا الأسلوب معالجاً أدواته بدلالاتها واستعمالاتها ووظائفها مجتمعةً وصلةَ بعض أجزائها ببعض.

وعالج من خلالها ثلاثة موضوعات من صلب مباحث علم المعاني، وهي:

أ. الخبر الطلبي والإنكاري.

ب. أسلوب القصر.

ج. التّقديم والتّأخير.

وبدأ مبحثه بتعريف التوكيد: (تثبيت الشّيء في النّفس، وتقوية أمره[1]، ثم أشار إلى الغرض منه، قائلاً: (إزالة ما علق في نفس المخاطب من شكوك، وإماطة ما خالجه من شبهات [2].

وذكر ما للتأكيد من طرائق مختلفة وأدوات متنوعة، كان جديراً بالنحاة أن يولوها عنايتهم ويدرسوها دراسة شاملة فاحصة، عدا ما قصروا اهتمامهم على جانب من جوانبه غير المهمّة وغير الحيوية، وقد فاتهم من جوانب التوكيد الأكثر قوةً وحياةً، قال:(وكان الجانب الذي عنوا به يقوم على أساس من التكرار واللفظ، أو التكرار بإيراد كلمات لها معنى المؤكد، وهي ألفاظ التوكيد المألوفة للنحاة: النفس والعين وكلا وكلتا، وأمثالها[3] . وهو يؤمن بأن التوكيد بالتكرار صورة من صور التعبير ولكن هنالك من الصور الأخرى التي لها المجال الأوسع، قال: (فهناك التوكيد بالقسم والتوكيد بالقصر والتوكيد بالتقديم وهناك أدوات كثيرة مفرّقة مبثوثة هنا وهناك من أبواب النحو يؤكد بها الجمل الفعلية ويؤكد بها الجمل الاسمية، وهناك صور أخرى لا أزعم أنهم كانوا يجهلونها، ولكني ازعم أنهم تجاهلوها،

[1]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي ، ص 234.
[2]– المرجع نفسه، ص 234.
[3]– المرجع نفسه، ص 234.

لأنها لا تحقق لهم هدفاً ولا تظهر لهم براعة، وليس لها صلة بالعامل الذي كان له نفوذ لا يقاوم على أساليب تفكيرهم[1] .

ولم يبخس المخزومي من سبقوه في التوكيد كالزمخشري في (المفصّل) والرّضي في (شرح الكافية) وابن مالك في (الألفية)، فهي بحوث في حدود التوكيد اللفظي وكذلك فيما كتبه ابن هشام وغيره ممن عالجوا أدوات التوكيد ودلالاتها بصورة منفصلة دون الإشارة إلى صلة بعضها ببعض.

صور التوكيد وطرائقه:

قبل أن ندخل في هذا المبحث، لابد أن أشير إلى أن البلاغيين حين قسّموا الكلام إلى خبر وإنشاء، وضعوا في حسبانهم [2] :

أ. أنّ الخبر: هو الكلام الذي يحتل الصدق أو الكذب، حسب مطابقته للواقع والرّواية المؤكّدة.

ب. وان الإنشاء: ما لا يحتمل ذلك، كالأمر والنّهي والاستفهام والتّمنّي والنّداء والقسم.

ج. وان التقديم والتأخير ظاهرة عارضة للفظ العربي، ومن أحوال اللّفظ التي بها يطابق مقتضى الحال.

أما الصور التعبيرية للتوكيد التي شرع المخزومي في تفصيل أدواتها، إذ قال: (أن للتوكيد في العربية صوراً تعبيرية مختلفة، بالأداة حيناً، وبغيرها أحياناً، وتختلف هذه الصورة شدّة وضعفاً، وتستعمل وفق الحاجة، ووفق متطلبات الظروف[3] .فهي كما يأتي:

[1] – مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص 235.

[2] – ينظر : التّفتازاني، المطوّل ، ص 166–178.

[3] – مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص 237..

أ- التّوكيد بالأداة:

وهذه الأدوات: يختص بعضها بالاسم، وبعضها بالفعل وبعضها أوسع استعمالاً، فيتصل بالأسماء والأفعال.

1. ما يختصّ بالأسماء:

وهو (إنّ)، (وهي أداة لتوكيد النسبة في الجُمل.... ولا تتصل إلا بالمسند إليه، ولكن يكثر مجيء الظرف والجار والمجرور بعدها مباشرة [1] ، نحو:

إنّ خالداً شاعرٌ.

إنّ في الدّارِ رجلاً.

إنّ أمامك عملاً شاقاً.

ثم ذكر وظيفة (إنّ) قائلاً: (ووظيفتها تثبيت الشيء حين يكون المخاطب طالباً ذلك[2] .

وهذه الحالة التي ذكرها المخزومي، هي حالة الخبر الطلبي التي اصطلح عليها البلاغيّون، وهي الحالة التي يكون فيها المخاطب متردّداً في الحكم وشاكّاً فيه، ويبغي الوصول إلى معرفة صحته، ففي هذه الحال يُفترض توكيده لأبعاد الشّكّ وإحلال اليقين. ويزيد الدكتور المخزومي حالة أخرى لذلك الخبر، فيما إذا كان الطلب اشد قال: (فإذا كان طلبه اشد بان كان حاكماً بخلاف ما في نفس المتكلم قويت (إنّ) بمؤكد أخر، هو اللام وحدها أو اللام ولفظ القسم(.... [3] . نحو:

إنّ عبدالله لَقائمُ.

---

[1]- مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص 237.

[2]- المرجع نفسه، ص 237.

[3]-المرجع نفسه، ص 237 -238.

وقال تعالى: " قالوا: رُبنا يَعلَمُ إنّا إليْكُم لَمُرْسَلُون [1] .

2 – ما يختصّ بالأفعال: وهو (نون التوكيد[2] خفيفةً كانت أم ثقيلة، فإذا خفّفت كانت مؤكّدة، وإذا شدّدت كانت اشد توكيداً.

وذكر المخزومي أيضاً: (وتقع النون – مشدّدة أو مخفّفة – مصاحبة للام، أو مفارقة لها في الفعل الذي يقع جواباً لقسم مذكور، أو مقدّر، فالمذكور نحو: والله لأسافرنَّ معك، والمقدر نحو قول الشّاعر:

لأستسهلنَّ الصعبَ أو أدرك المنى فما انقادت الآمالُ إلا لصابرِ[3].

ما يتصّل بالأسماء والأفعال: (وهو أداتا القصر. وأداتا القصر هما: (إنّما) و، ما وإلاّ، والقصر صورة توكيدية تعتمد في أداء وظيفتها على الأداة[4].

أ– فالأداة (إنّما) المؤلفة من: (أنّ + ما الزائدة) وقد حجبت (ما) الكافّة عملَ (إنّ) وقد جرى نتيجة لهذا التركيب تغيرّ دلالي من حالة التوكيد البسيط إلى توكيد أفاد معنى القصر والحصر، قال المخزومي: (وقد نتج من هذه الملازمة بين جزأيها تغير في الوظيفة التي كانت (أنّ) تؤديها منفردة، لأن الكلمتين " إذا ركّبتا "، وكان لكل منهما معنى على حدة أصبح لهما بعد التركيب معنى جديد وحكم جديد " وقد تغيرت دلالتها على التوكيد من كونه توكيداً عادياً إلى كونه توكيداً قاصراً أو حاصراً، أو بعبارة أوضح: من كونه توكيداً مخففاً إلى كونه توكيداً مشدّداً، كقوله تعالى: «إنّما حَرَّمَ عَليكُمُ المَيتَةَ »[5]. وقولهم: إنما زيدُ شاعر[6].

---

[1]– سورة يس، الآية 16.

[2]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص 238..

[3]– المرجع نفسه، صص238.

[4]– المرجع نفسه، .ص238.

[5]– سورة البقرة، ص173.

[6]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي ، ص 238– 239 .

ب. أمّا مثال النفي والاستثناء، فقد أفاض فيه، وقال: (وهو كل ما كان مؤكداً بإلا مسبوقة بأداة من أدوات النفي المعروفة: ما، وإن، ولا، وهل، ولن، وليس[1].

وقد ميز بين القصر بـ (إنّما) والقصر بـ (ما وإلا) وليسا بمنزلة واحدة مثنياً على قول الجرجاني وعلى التفاتته الطريفة والجديرة بالتأمل. في حين أكد على الخلط الذي وقع فيه النحاة: قائلاً:(أما النحاة فيبدو أنهم سووا بين الصورتين، صورة القصر بإنّما، وصورة القصر بما و إلاّ، فقد نقل الجرجاني عن أبي علي الفارسي في (الشيرازيات) قوله:" يقول جماعة من النحاة في قوله تعالى:«إنّما حَرّمَ ربّيَ الفواحشَ ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ»[2] ، إن المعنى فيها: ما حرّم ربي إلا الفواحش[3]،كما أشار المخزومي إلى أبي إسحاق الزّجّاج في قوله: (والذي اختاره في قوله تعالى:«إنّما حرّمَ عليكم الميتةَ» انه في معنى ما حرّم عليكم إلا الميتة، لان (إنّما) إنّما تأتي إثباتاً لما يُذكر بعدها، ونفياً لما سواه[4] .

وتعليقاً على ذلك كان للدكتور المخزومي رأيه المخالف لرأي النحاة، إذ قال: (و(إلاّ) هذه ليست استثناء، إنّما هي مسبوقة بالنفي أداة قصر، ووظيفتها قصر ما قبلها على ما بعدها، والقصر توكيد وإيجاب أبداً، وهذا هو ما يفرّق بينها وبين (إلاّ) في الاستثناء، لان وظيفة (إلاّ) في الاستثناء إخراج ما بعدها مِن حكم ما قبلها، فهما مختلفتان، ولذلك كان عدُّ النحاة إيّاها في الاستثناء خلطاً، وتسميتها بالاستثناء المفرغ ضرباً من التكلّف[5].

ج. القصر بالتعريف: وهذا النوع أهمله البلاغيّون، ولم يعنوا به، حيث ذكره المخزومي قائلاً: (...وأداة التعريف هي: (ال) مع ضمير الفصل، أو العماد، أو بدونه، كقولهم: زيدُ هو الشّجاع، إذا قصد ألا تعتدّ بشجاعة غيره، وكقول الأعشى:

---

[1]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص ص239.

[2]– سورة الأعراف، ص33.

[3]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص240.

[4]– المرجع نفسه، ص 240.

[5]– المرجع نفسه، ص 240

هو الواهب المائة المصطفاة امّا مخاضاً وامّا عشارا[1].

واستشهد بمقولة الجرجاني: (ألا ترى أن في بيت الأعشى انه لا يهب هذه الهبة إلاّ الممدوح[2] .

وضمير الفصل الذي ورد في جملة: زيدُ هو الشجاع، إنما كان للفصل بين الخبر والصفة، وتأكيد الخبر بدلاً من الصفة، حسب ما أفهمه من السّياق، من انه من مؤكّدات الخبر.

د. وهنالك طرق أخرى للقصر بالأداة، لم يذكرها الدكتور المخزومي، ومنها: العطف بـ: (لا) أو (بل) أو (لكنْ)، نحو:

الأرضُ متحرّكة لا ثابتة

فالأرضُ: مقصور، ومتحرّكة: مقصور عليه، وهي المقابلة لـ: ثابتة.

ما الأرضُ ثابتة بلْ متحركة.

وما الأرضُ ثابتة لكنْ متحركة.

فـ: (الأرض) في المثالين: مقصور، و (متحركة) مقصورة عليه.

أدوات توكيد الكلام:

حيث أشار الدكتور المخزومي قائلاً: (ومن الأدوات التي تستخدم لتوكيد الكلام وتقويته: الباء، ومِن، و إنْ، وتأديتها التوكيد إنّما تقوم على زيادتها بعد أدوات النفي غالباً [3].

---

[1]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربيّ، ص 240.

[2]–المرجع نفسه، ص240.

[3]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص 240.

أ. الباء: قال: (الباء: تزاد للتوكيد في مواضع، أهمها: زيادتها في سياق النفي لتوكيد النفي وتقويته، كقوله تعالى: "وما الله بغافل"[1] ، و"لست عليهم بمسيطر"[2].

وقول الشاعر:

وَلسْتَ بِمُستَبْقٍ أخاً لاتَلمُّهُ عَلَى شَعَثٍ، أيُّ الرِّجالِ الُمهذَّبُ [3]؟

وقد كثر دخولها على المسند في الجملة المنفيّة[4].

جاء الخطيب القزويني بهذا البيت من باب تأكيد المفهوم[5]

.ثم جاء عليه التّفتازاني ليؤكد وقوعه في سياق النفي[6] ويفصّل في تحليله.

كما ذكر المرحوم الدكتور المخزومي استخدام تلك الباء قائلاً: (وقد تزاد (الباء) لهذا الغرض في مواضع أخرى وصل في عدّها ابن هشام إلى الستة[7] .وذكر منها ما يأتي[8]:

.1زيادتها في (الحال) المنفي ما قبلها، نحو قول الشاعر:

فما رجعتْ بخائبةٍ ركابُ حكيمُ بنُ المسيَّبِ منتهاها

2- بعد (إذا) الفجائية، نحو: خرجتُ فإذا بزيد.

3- وبعد (كيف)، نحو: كيف بك إذا كان كذ وكذا.

---

[1]– سورة البقرة ، الآية74.

[2]– سورة الغاشية، الآية 22.

[3]– البيت: للنابغة الذبياني. وقد ذكره ابن قتيبة في الشعر والشعراء. جـ1، ص172.

[4]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص241.

[5]– التلخيص، ص228.

[6]– المطوّل، ص497.

[7]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص241.

[8]– المرجع نفسه، ص 241.

وأشار قائلاً: (.... إلى غير ذلك من المواضع التي استعرضها ابن هشام، ومثّل لها[1].

ب- مِنْ: وذكر المخزومي: (وتزاد (مِن) لهذا الغرض بعدَ:

1 - النّفي، نحو: ما جاءني مِن أحدٍ، وقوله تعالى «ما تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إلاّ يَعْلَمُها»[2]، وقوله تعالى: تعالى: «ما تَرَى في خَلْقِ الرَّحْمنِ مِنْ تَفَاوُتٍ »[3]، وقوله تعالى: «ما آتَخَذَ الله مِن وَلدٍ، وما كانَ مَعَهُ مِنْ أله»[4].

2 -وبعد الاستفهام كقوله تعالى: «فارْجِع ألبَصَر هَلْ تَرَى مِنْ فطور»[5] وقولهمُ: هل مِن سبيلٍ أليك[6] .

ج. إنْ: وذكر: (وأمّا (إنْ) في النفي فأكثر ما تزاد للتوكيد، بعد (ما) في النفي سواء أوّليتها جملة فعلية، كقوله:

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطي إلىّ يدي

أم بعد (ما) المصدرية كقوله:

ورجَّ الفتى للخير ما إنْ رايته على السن خيراً لا يزال يزيدُ[7] .

د. التّوكيد بغير الأداة: ومن صور التوكيد بغير الأداة عند د. المخزومي:

1 - التوكيد بالتقديم: قال: (وهو مبني على انّ من أسلوب العرب في كلامهم: أنهم إذا خصّوا شيئاً باهتمامهم قدموه وفجئوا المخاطب به، ليقع ذلك في نفوسهم موقعاً ثابتاً.

---

[1]- مهدي المخزومي ، في النّحو العربي ، ص 241..

[2]- سورة الأنعام الأية 59.

[3]- سورة ألْملك الأية3.

[4]- مسورة (المؤمنون) الأية91

[5]- سورة ألملْك الأية3.

[6]- مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص 241.

[7]- مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص 242.

ومن اجل ما للتقديم من فضل توكيد عدّه أهل المعاني صورة من صور القصر كقوله تعالى: «إياك نعبد وإياك نستعين» [1]...وذلك لقصر العبادة عليه سبحانه[2]

وهذا هو الذي يسميه علماء المعاني: (تقديم ما حقّه التأخير) فيكون المقصور عليه هو المقَّدم كما في الآية أعلاه التي استشهد بها المخزومي وعلَّق عليها قائلاً: (فقد كان تقديم المفعول في الآية.... ضرباً من ضروب التوكيد لان التقديم لم يكن ليكون إلا على أساس منح المتقّدم شيئاً من الاهتمام والتخصيص. وكان سيبويه....

يقول:"كانّهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم بشأنه أعنى" [3] .

وفي هذا يميز الدكتور المخزومي بين التقديم التوكيدي وغيره، فيقول: (ولكن ليس كل تقديم توكيداً، فبعض الأجزاء من الجملة يقدّم لانّ وضعه اللغوي يقتضي تقديمه ككون المقدّم مما له صدر الكلام من استفهام أو شرط، نحو: مَن أكرمْتَ ؟.... وككونه واجب التقديم لأنه إذا تأخّر أوقع في لبسٍ أو شبهة.... نحو: أمامَك أسدُ، وفي الدّارِ رجلُ.وككون المقدّم فعلاً في الجملة الفعلية...وككون المقدّم مبتدأ في الجملة الاسمية[4] .

ويؤكد المخزومي على حالة التوكيد بالتقديم: قائلاً:(فالتوكيد بالتقديم إنّما يقوم على أساس الخروج بجزء الجملة من مكانه المخصص له وتقديمه على الجزء الذي قبله[5].

كما استشهد بالآية الكريمة: «بَلِ اللهَ فاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِيْنَ» [6] وقال عنها: (... من باب التقديم للتوكيد) [7] واستفاد من مقولة ابن الأثير في المثل السائر (فانه إنّما قيل: بل اللهَ فاعبُدْ، ولم ولم يَقُل: بل آعبد الله، لأنه إذا تقدّم وجب اختصاص العبادة به دون غيره[8] .

2. التّوكيد بالتّكرار:وهو النوع الثاني من التوكيد بغير الأداة، وذكره الدكتور المخزومي بهذا المصطلح، وقال عنه بان له في العربية طريقين:

---

[1]– سورة الفاتحة، الأية3.

[2]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص 242.

[3]–المرجع نفسه، ص242.

[4]– المرجع نفسه، ص 242 – 243.

[5]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي ، ص 243.

[6]– سورة الزُّمر، الأية66.

[7]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص243.

[8]– المرجع نفسه، ص.39

أولهما: إعادة اللفظ الذي يراد تثبيته، أو دفع غفلة السامع عنه، أو دفع الظن بأن السامع ظن به الغلط. ويتحقق ذلك بتكرار اللفظ نفسه، نحو: ضربتُ زيداً زيداً، وضربت ضربت زيداً، إنّ إنّ زيداً منطلق. وجاءني زيد جاءني زيد، وأنت أنت أخي، وهو هو صديقي.

وثانيهما: باستعماله كلمات تؤدي ما يؤديه تكرار اللفظ نفسه وذلك في توكيد الضمير المتصل أو المستتر بالضمير المنفصل.نحو: أكرمْتَ أنتْ ضيفَك، وأكرمْتمُا أنتما ضيَفكما، وأكرمتمُ أنتم ضيوفكم ونحو قوله تعالى: "أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ آلْجَنَّةَ [1].

أو في إيراد ألفاظ التوكيد المعروفة. وهي: النفس، والعين، وكلا وكلتا، وكل وجميع، وغيرهن مما هو معروف، جاءني زيد نفسه، أو جاءني زيد عينه، وجاءني الزيدان كلاهما، وجاءني الرجال كلهم، والنساء كلّهنَّ[2].

وأشار المخزومي إلى نوع أخر قائلاً: (ومن التوكيد بالتكرار ما كان قائماً على تكرار المعنى دون اللفظ وقد فصّل أصحاب علم المعاني الكلام عليه[3] .(...وقد ذكر أمثلة: (لهذا الضرب من التكرار قوله تعالى:«وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّة يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرونَ بِالْمعْرُوفِ وَيَنْهوْنَ عَنِ المنْكرِ»[4] {ففي قوله تعالى: (يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) تكرار في المعنى لقوله تعالى:" يدعون إلى الخير "، لتثبيت المعنى وتوكيده. وقوله تعالى: "فِيهَا فاكِهَةُ وَنَخْلُ وَرُمَّان"[5]. فأشار بان الله تعالى قد ذكر النخل والرّمّان بالتخصيص، وهما داخلان تحت (الفاكهة) فهذا تعظيم لأمرهما ومبالغة في رفع قدرهما. اعتماداً واتكاءاً على رأي العلوي الطراز[6].

---

[1]– سورة البقرة ، ص35.

[2]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي ، ص 243 – 244.

[3]– المرجع نفسه، ص 244.

[4] – سورة آل عمران، ص104.

[5]– سورة الرحمن، ص68.

[6]–الطراز. ج2، ص 176.

وأن أحمد مطلوب سمّى هذا التوكيد (الإطناب بالتكرار)، قائلاً: (وهو من الأساليب الشائعة في اللغة العربية، وقد تعرّض له معظم النحاة والنقّاد والبلاغيين... وسمّاه أبو عبيدة "" مجاز المكرّر [1]، متأثراً بتسمية ابن الأثير الحلبي: (الإطناب بالتّكرير) [2] .كما أشار الدكتور مطلوب إلى مسالة التوكيد بالضّمائر[3].

(أسلوب النَّفي) :

عرّف الدكتور المخزومي (النفي): بأنه (أسلوب لغوي تحدّده مناسبات القول، وهو أسلوب نقض وإنكار، يستخدم لدفع ما يتردّد في ذهن المخاطب، فينبغي إرسال النفي مطابقاً لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطب خطأ مما اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي، وبإحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال [4] .

وأشار في حيثيات هذا التعريف إلى حالتين:

أ. إذا كان المخاطب شاكاً في وقوع فعلٍ ما، أو في عدم وقوعه منك. فلإزالة ذلك الشك عن نفسه تقول: ما فعلتُ.

ب. وإذا كان المخاطب قد اعتقد أن فعلاً ما قد وقع ثم أردت أن تنفي عنك فعله، تقول: ما أنا فعلتُ.

وعلل لنا الفرق بين التعبيرين، قال: (فأنت في الأول تنفي عنك فعلاً يجوز أن يكون غيرك قد فعله، وألا يكون قد فعل أصلاً، وأنت في الثاني تنفي عنك فعلاً كان قد ثبت وتحقّق وقوعه ولكنك

---

[1]– معجم المصطلحات البلاغية وتطورها. ج1، ص236.

[2]– المرجع نفسه، ص. ج2 /394. وانظر أيضاً: جوهر الكنز /ص257

[3]– معجم المصطلحات البلاغية وتطورها. ج2 ، ص 394– 395.

[4]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص246.

أردت بقولك أن تنفي أن تكون أنت الفاعل.... وينبغي اختلاف المعنى في التعبيرين، اعني: (ما فعلت) و (ما أنا فعلت)، على ما طرأ على الجملة الفعلية من تغيير.(

وهذا ما كان فيه إرسال النفي بحسب ما تمليه ملابسات القول ومناسباته وقال: (ويؤدي النفي في العربية أدوات:

(1بعضه مفرد، وهو: لا، ما، إنْ، هل.

(2وبعضه مركب، وهو: لم، لما، لن، ليس، لاتَ[1] .

وان الأهم في هذه الأدوات هما(ما، و لا) فهما أصليتان وتنفيان الاسم والفعل.

و(لا) اشمل نفياً واستغراقاً من أختها كنفيها الجنس في نحو: لا رجلَ في الدار، ولأنها تخرج من النفي إلى النهي في نحو: لا تضرب زيداً، ولأنها تستعمل مفردة وتستعمل مركبة في: لم، ولما، ولن، وليس، ولات. ولم ترد (ما) مركبة في الكلام (وذلك لان اللام في أول (لا) وهو عماد الدلالة على النفي[2] ،والنفي في جميع هذه الأمثلة مسلط على النسبة بين المسند إليه والمسند، لا على المفرد الذي اتصلت (لا) به[3]

أمّا (إنْ) فقال عنها: (أداة نفي تدخل على الجمل الاسمية نحو قوله تعالى {إنْ الكافِرُون إلاّ في غُرُور ....[4].وقوله تعالى: «إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حَافِظٌ»[5] بتشديد الميم، أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ.... ويبدو أن أكثر ما تستعمل (إنْ) هذه قبل (إلاّ)، أو في معناها.... أي أكثر

[1]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص 247.
[2]– المرجع نفسه، ص 248.
[3]– المرجع نفسه، ص 248.
[4]– سورة الملك الأية 20.
[5]– سورة الطارق، الأية 4..

استعمالاتها في القصر، وقد تستعمل في غير القصر.... نحو قوله تعالى: "قَلْ إنْ أَدْرِي أَقَرِيْبُ مَا تُوعَدُونَ" [1] .

وأمّا (هَلْ) فقال عنها (في احد استعمالاتها كإن النافية معنى واستعمالاً، تستعمل في القصر كقوله تعالى: «هَلْ جَزَاءُ الاحْسَانِ إلاّ الاحْسَان» [2] وتستعمل في غير القصر.... كقول امرئ القيس:

وان شفائي عبرة مهراقة فهل عند رسمٍ دارسٍ من معوّلِ

أي ما عند رسمٍ دارسٍ مِن معوّل[3] .

وقال: (وتدخل (هل) على الجمل الاسمية كما مرّ من أمثلة، وعلى الجمل الفعلية، كقولنا: هل قامَ إلاّ زيدُ ؟ وقوله تعالى: « هّلْ يَنْظُرونَ إلاَّ السَّاعَةَ»[4]. ولدينا في علم البلاغة أن ألفاظ الاستفهام قد تخرج عن اصل وضعها فيستفهم بها عن الشيء مع العلم به لأغراض تستفاد من سياق الحديث ودلالة الكلام، والنفي احد تلك الأغراض التي ذكرها المراغي[5] .

وأما الأدوات المركّبة فهي أقرب إلى مجالي البحث النحوي واللغوي، والمختصون في هذين المجالين اقرب إلى تفصيلهما ودراستهما بما يتناسب والتخصص. وأسلوب النّفي، قد أشار إليه ابن رشيق القيرواني في العمدة، حين ذكر(نفي الشيء بإيجابه)، قال: (وهذا الباب من المبالغة وليس بها مختصاً، إلا انه من محاسن الكلام فإذا تأملته وجدت باطنه نفياً وظاهره إيجاباً [6] .

---

[1]– سورة الجن ، الأية 25.

[2]– سورة الرحمن ، الأية60

[3]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي ، ص254.

[4]– المرجع نفسه ، ص254.

[5]– علوم البلاغة – احمد مصطفى المراغي ، ص 66–68.

[6]– ينظر: ابن رشيق العمدة. ج2 ، ص80–82

أسلوب الاستفهام

عرّف الدكتور المخزومي الاستفهام بأنه: (أسلوب لغوي أساسه طلب الفهم، والفهم هو صورة ذهنية تتعلّق أحياناً بمفرد، شخص أو شيء، أو غيرهما، وتتعلّق أحياناً بنسبة، أو بحكم من الأحكام، سواء أكانت النسبة قائمة على يقين أم على ظن أم على شك[1] ,

وهذا الأسلوب، أحد أنواع الإنشاء الطلبي الذي يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، ويكون بالأمر تارةً وبالنهي أخرى، وبالتمنّي ثالثة، وبالنداء رابعة، وبالاستفهام خامسة.

وهو عند البلاغيين: طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل.

وأشار المخزومي في حيثيات التعريف بان الاستفهام استعلام عن نسبة تكون خبراً سواء أكان الخبر مثبتاً أم منفياً، وقال:(ولهذا لا يُستفهم عن الطلب، ولا يُستفهم عن إنشاء[2].

وأجدني أرى التباساً في القسم الثاني من عبارة المخزومي فكيف: (لا يُستفهم عن إنشاء) ؟ والاستفهام نوع من أنواع الإنشاء الطلبي ؟!

وأنواع الإنشاء التي ذكرها، وقال عنها بأنه لا يُستفهم عنها هي:

1 – أفعال العقود والمعاملات والمعاهدات، نحو: بعتُ وزوّجت وأوقفتُ.

2 – أفعال المدح والذّم، نحو: نِعمَ وبئسَ وحبّذا ولاحبّذا.

3 – أفعال التعجّب، نحو: ما أفعلَهُ، وأفْعِلْ به.

4 – أفعال الدعاء واللعن، نحو: رحمهُ الله، ولعنَهُ الله.

[1] – مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص 264.

[2] – المرجع نفسه، ص 264.

فكل هذه [1] قد تضمّنت نسبة تحقّقت بتمام الكلام ولا مجال للاستفهام عنها ولانّ الاستفهام هو استعلام عن وقوع نسبة يجهل المستفهم تحقّقها. وطلب الفهم عن مفرد، نحو، أخالداً زرت ؟ فالسؤال هنا عن شخص. والاستفهام عن نسبة، نحو: أسلمتَ الرسالةَ إلى خالد ؟ فالمستَفْهَم عنه هنا هو تسليم الرسالة في الماضي وهو نسبة بين المخاطب وما اسند إليه.

أدوات الاستفهام:

ذكر الدكتور المخزومي تلك الأدوات على الشكل الأتي:

)ويُستخدم لتأدية هذه الوظيفة اللغوية أدوات:

أ- بعضها اصل في الاستفهام وهو الهمزة و(هل...).

ب- وبعضها كنايات، حُملت على الهمزة، وهل حملاً[2] ..

كما أشار المخزومي إلى أن (هل) تستعمل في غير الاستفهام لتدلّ على ما لا تدلّ عليه في الاستفهام وذلك في حالتين:

1- تستعمل بمعنى (قد) للتحقيق أو لتقريب الزمان الماضي من الحاضر كقول الله تعالى: «هَلْ أتَى عَلى الإنْسَانِ حِينٌ منَ الدَّهْرِ لمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُورا»[3] .

[1]- مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص 264-265.

[2]- المرجع نفسه، 265-270.

[3]- سورة الإنسان، الأية1.

مستفيداً من قول الزمخشري: (هل أتى، أي قد أتى، على معنى التقرير والتقريب جميعاً أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئاً مذكورا بل شيئاً منسياً، نطفة في الأصلاب[1] .

وذكر: (وربّما ذهب الزمخشري إلى أنها بمعنى (قد) أبداً وان الاستفهام مستفاد من همزة مقدّرة معها، وقد تظهر هذه الهمزة أحياناً كما في قول الشاعر:

سائل فوارسَ يربوع بشدّتنا أهَلْ رأونا بسفحِ القاعِ ذي الأكمِ [2] .

وعند مراجعة المخزومي نّص الزمخشري وجده يقول: ("هل " بمعنى "قد" في الاستفهام خاصة، والأصل: أهَلْ[3].

2 – وتستعمل نفياً بمنزلة (ما) وذلك في حالتين:

أ. في القصر كقوله تعالى: { هَل جزاءُ الإحسانِ إلاّ الإحسانِ [4] .

ب. وفي غير القصر أيضاً كقول امرئ القيس:

وأن شفائي عبرة مهراقة وهَلْ عندَ رسمٍ دارسٍ من مُعوّلِ

وذلك بدليل زيادة (مِنْ) التي تُزاد إلاّ في سياق النفي[5] .

---

[1]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص 269 .

[2] – المرجع نفسه، ص 269.

[3]–الكشاف. ج4، ص666.

[4]–من سورة الرحمن، ص60.

[5]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي ، ص269.

ومثل قوله الأخر:

يقول إذا اقلولى عليها وأقردت الأهَل أخو عيشٍ لذيذ بدائم

فقد "زيدت الباء بعدها، ولا تُزاد الباء إلاّ في سياق النّفي"[1] .

وعند العودة إلى كنايات الاستفهام عند المخزومي نجد تخريجاً فنّياً يقول فيه: ((والطريقة الثانية: تقوم على (التقديم والتأخير)، وذلك فيما مرّ من كنايات وذلك لان المستَفهَم عنه بها هو ما تضمنته (الكناية) نفسها من معنى، فالمسؤول عنه بِمَنْ: هو الشخص وهو مدلول (مَنْ) نفسها، والمسؤول عنه بما: هو الشيء وهو مدلول (ما) نفسها، والمسؤول عنه بأيْنَ هو المكان وهو ما تدلّ عليه (أين) نفسها والمسؤول عنه بكَيْف هو الحال، والحال هو ما تدلّ عليه (كَيْفَ) نفسها وهكذا سائر الكنايات[2].

فهو في هذا يرى بان هذه الكنايات تتضمن معنى الاستفهام، وان الاستفهام في جميعها يستند إلى ما طرأ على نظام الجملة من تغيّر بتقديمها.

وبهذا فهو يقول: ((فالاستفهام إذن بهذه الكنايات ليس بالأداة ولا بها نفسها، ولكنه بالتقديم والتأخير، أي بتقديم ماحَقُّه التأخير وتأخير ما حّقُّه التقديم [3].

وهذا الرأي مرتبط بعلم الدّلالة وهو رأي لساني كبير يجب الوقوف عنده قليلاً والتبحّر في توصيلاته اللغوية.

وضمن نظام الجملة في الاستفهام (قد تُحذف أداة الاستفهام وتبقى الدلالة عليه معتمدة على لحن القول كقول عمر بن أبي ربيعة:

---

[1]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي ص 270.

[2]– المرجع نفسه، ص 274 – 275.

[3]– المرجع نفسه، ص 275.

فواللهِ ما أدري وان كنتُ دارياً بسبعٍ رمين الجمر أم بثمانِ ؟...

ولا يحذف من أدوات الاستفهام إلا الهمزة لأنها هي أم الباب كما يقولون، ولان للاستفهام بها أسلوبا متميزاً في الغالب كورود (أم) بعدها في سياق الكلام. أما غير الهمزة فلا يحذف لان حذفه يذهب بالدلالة على الاستفهام.

أمّا (هل) فلها دلالة خاصة يخشى ذهابها إذا حُذفت، وهي الاستفهام عن النسبة.

وأمّا الكنايات فلأن المسؤول عنه بها إنمّا هو منها ومدلول لها، فإذا حذفت ضاعت الدّلالة وذهب الاستفهام [1].

فالمدلول الذي تطرّق إليه المخزومي لم يكن المدلول الحقيقي للاستفهام، بل هو المدلول الأخر الذي يُستفاد من القرائن ولحن القول،كالنفي، والإنكار، والتشويق، والتعظيم، والتوبيخ، والتحقير، والتقرير. وهذه المعاني الاخرى يمكن انجلاؤها من خلال السياق الذي يحمله لحن الكلام كما ذكر المخزومي.

وهذه دعوات أراد لها المخزومي أن تنضج من جديد ويتناولها النحاة في مباحثهم، وهو بهذا يعيد دراسة الدّلالة أسلوبيّاً.

[1]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي ص 275 – 276.

أسلوب الجواب

أشار الدكتور المخزومي إلى أن كتب النحو لم تفرد للاستفهام باباً ولم تدرس أدواته وطرائقه في فصل خاص بها سوى ماكان تناولاً عارضاً أو طارئاً كما ذكر بأنها خلت أو كادت من الكلام على (الجواب) بوصفه أسلوباً، سوى ما قام به الزمخشري في مفصله وابن هشام في (مُغنى اللبيب) عند الحديث عن أدوات الاستفهام والجواب عرضاً لا فحصاً أسلوبياً، ولا علاقة لاحدهما بالأخر، وتمنّى على ابن هشام إقامة دراسته على منهج لغوي واضح ولو كان ذلك حاصلاً منهجياً لما تفرقت الأدوات اشتاتاً.

ويعد المخزومي الباحث الأول في جمع ذلك الشتات، قال:(وأدوات الجواب الذي تقتضيه ملابسات القول وتمليه علاقة المتكلم بالمخاطب هي: نَعَمْ، بلى، أجَل}، إي، جَيْرِ، إن، لا [1] .

وقد تحدث عن هذه الأدوات تفصيلاً وعارضاً للمتلقي مسالة اتصال استعمالها قديماً وحديثاً، قال: (والشائع المستعمل من هذه الأدوات هو: نَعَمْ، وأجَلْ، وإي، في التصديق، وبلى، و(لا) في النقض أما جير، وأنَّ فلم يكن لهما اثر إلا في نقول محفوظة وأكثرها في الشعر كما مر [2] . وان هذه الأدوات تقع في جواب الاستفهام بِهَلْ أو الاستفهام بالهمزة في أكثر صورة. (أمّا الاستفهام بهمزة التسوية والاستفهام بالكنايات فلا يجاب شيء منه بهذه الأدوات وكذا يجاب عن الاستفهام بالكنايات، ولا يقع الجواب عن ذلك كلّهِ بنَعَمْ ولا بإحدى أخواتها من أدوات الجواب [3]إن المخزومي في هذا المبحث قد تأثر بالبلاغيين، بيد انه فاقهم حين جعله أسلوباً فاحصاً.

[1]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي ، ص279.
[2]– المرجع نفسه، ص 282.
[3]– المرجع نفسه، ص 282 – 283.

أسلوب الشرط

لقد فصّل المخزومي هذا الأسلوب وجملته وانتصر لعبد القاهر الجرجاني في جعل الشرط وما عُطف عليه جملةً واحدة نحو قوله تعالى: «وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثماً ثمّ يَرْم به بريئا فَقَدِ آحتمَل بُهتاناً وإِثْماً مُبيناً »[1] .

وهذا الانتصار لرأي الجرجاني وجعله على حق، قد علّله أستاذنا قائلاً: (لان هذا هو ما يستفاد من أداة العطف التي هي نص على شركة ما بعدها وما قبلها في الحكم، وإذا كان الجرجاني على حق في هذا فجعل عبارتي الشرط والجزاء جملة واحدة أولى وألزم لان العبارتين في جملة الشرط ترتبطان بواسطة أداة الشرط ارتباطاً وثيقاً لا يتصور معه استقلال أحدى العبارتين عن الأخرى[2].

والنحاة لم يتناولوا الشرط بوصفه اسلوباً منفصلاً، وإنما تناولوه حين عرضوا الجزم بوصفه إعراباً وبوصفه أثراً لأحد العوامل، وقرروا انه إنما يقوم على جملتي الشرط وجوابه.

وعن الجملة التي تقترن بالفاء عند النحاة كقياس والذين قالوا بأنها لا تصلح أن تكون شرطاً لانّ سياق الشرط فعلي. وعاب عليهم المخزومي حالة الوقوف عند هذا الحد قائلاً: (فلم يتقدّموا بتوضيح أو تفسير يقرّب المسالة من ذهن الدارس، والمسالة هنا ليست لفظية وليست ابتكاراً عقلياً ولكنها تقوم في أكبر الظن – على ما قررناه للشرط من دلالة وعلى عدم تحمل هذه الصور التعبيرية لها منفردة غير مقترنة بالفاء[3].

وأشار إلى نظام الجملة في الشرط، وعن تصدّر أداة الشرط ثم كيف يتغير ذلك النظام حين تتقدم عبارة الجواب على أداة الشرط، وماذا بعد ذلك، يقول: (فتبقى الدلالة، ويبقى الأسلوب، نحو

---

[1]– سورة النساء، ص112

[2] – مهدي المخزومي ، في النّحو العربي ص285.

[3]– المرجع نفسه، ص 289.

قوله تعالى: «فَذَكِّرْ إن نَفَعَت الذِّكْرَى»[1] وهذا التقديم في هذا الشاهد وغيره من الشواهد القرآنية التي ذكرها وقال عنها بأنها فصيحة ولسنا بحاجة إلى تقدير جواب نفترض انه محذوف كما كان النحاة يفعلون ويقدّرون ويمنعون تقدّم الجواب على أداة الشرط مستندين إلى قاعدتهم في أن للشرط صدر الكلام وابتعدوا عن الظاهرة الأسلوبية في اللغة بدلالة ما قبل الأداة من كلام عليه. وهذا ما أكده التعبير القرآني الجميل.

وحين تناول (أدوات الشرط) ذكر بان هذا الأسلوب يعتمد في دلالته على طائفتين، منها ما يدل على الشرط أصالة، وهي: إن، وإذا، ولو، وماذا كان يرى أهل المعاني (بأنها تستعمل مع المشكوك في وقوعه) كالخطيب في الإيضاح[2] ، ومنها: كنايات تدل على الأشخاص والأشياء والأزمنة والأمكنة والأحوال وغيرها أصالة، ولكنها تستعمل استعمال الأدوات في الشرط بتعليق الجواب على الشرط) نحو: ما، ومَنْ، وأيّ، وأين، ومتى، وأيّان، وكيف، وأنَّى، وحيثما.

وكان للمخزومي تعليق فني دلالي على هذه الأدوات، قال (ولا بد لهذه الأدوات من سياق فعلي، ولا بد أن يكون شرطها فعلاً، وقد مر بنا أن فعل الشرط يحتمل الأمرين، التحقق وعدمه، أي: يجوز أن يقع، ويجوز أن لا يقع، هذا هو ما يُعّبر عنه أسلوب الشّرط[3] .

وكان لهذا الأستاذ تعليقه على الخطيب قائلاً: (أمّا ما ذهب إليه الخطيب في إيضاحه من أن الأصل في (إنْ) ألاّ يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه، وان الأصل في (إذا) أن يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه.... فيه من تحميل لهذا الأسلوب ما لا يحتمل، كل ما هنالك أن المتكلم باستعماله

---

[1]– سورة الأعلى ، الأية9.

[2]– ينظر: الإيضاح، ص67.

[3]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص295.

صيغة الماضي يوهم السامع برجحان احد الطرفين على الأخر، ومعنى هذا أنّ تصوّر الطرف الثاني ما يزال قائماً[1].

كما أشار إلى الكثير من الأمثلة[2] لإظهار أمنية مقطوع بعدم تحقّقها، أو للتعبير عّما لا رجاء في تحقّقه ولا طمع في وقوعه.

وعاب على النّحويين خلطهم بين أسلوبي النفي والشرط وجعلهما في موضوع واحد.

-كما فعل ابن مالك[3] وبيّن ما كان بينهما من فرق من حيث المنبع والدلالة وكيف أن النفي يعّبر عن حكم، في حين أن الشرط لا يعبّر عن حكم، ولا دلالة، على تحقيق محتواه، أو عدم تحقّقه. ولكنّ ظاهرة جزم الفعل بعدها، عالج أولئك النحاةُ الجزمَ على النحو الذي جروا عليه في معالجة الحركات، واعتبارها آثاراً لعوامل[4] .

[1]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي ، ص 296.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 296– 297.

[3]– المرجع نفسه، ص 298.

[4]– المرجع نفسه، ص298.

أسلوب النِّداء

وهو يتعيّن في تنبيه المنادَى وحمله على الالتفات. ويعبّر عن هذا المعنى أدوات استعملت لهذا الغرض كالهمزة في النداء القريب الذي لا يقتضي رفع الصوت ولا مدّه، و(يا) للمتوسط في البعد، و(أيا، وهيا) للبعيد، و(وا) التي تفيد التنبيه وتقتضي الإطالة ومدّ الصوت.

وقد فصّل القول في هذا الأسلوب، وقال في خلاصته: (أن النّداء ليس جملة فعلية ولا جملة غير إسنادية، وإنّما هو مركّب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات يُستخدم لإبلاغ المنادَى حاجة، أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة، أو نحو ذلك[1] .

وأنّه كان قد أولى أدوات هذا الأسلوب اهتمامه فيما أدّته من وظيفة لغوية واستعمال دلالي، وعاب على البصريين والكوفيين مراوحتهم في عامل الجزم وحسب، في حين انه تأثّر بآراء البلاغيين من علماء الشّعر ونظّر للتّلقي.

[1]– مهدي المخزومي ، في النّحو العربي، ص 311

خاتمـة

خاتمـة:

ها نحن قد وصلنا إلى آخر ثمرات جهدنا وعلمنا، الذي حاولنا فيه إعطاء فكرة عن مضامين هذا الكتاب وإبراز أهم ما جاء فيه من آراء نحوية ، فتوصلنا من خلال ذلك إلى مجموعة من النتائج نحصرها فيما يلي:

- من خلال ما كتبه المخزومي نجد أن القضايا التي يود أن يعالجها واضحة تمام الوضوح أمام عينيه، ما تدل على ذهن فذ وفكر منظم، واطلاع واسع على المدونة النحوية سواء القديمة منها أو الحديثة .
- من خلال آراء المخزومي نجده قد سار على منهج النّحو الكوفي واهتم به اهتماما كبيرا، ويتجلى ذلك في كثير من الآراء المبثوثة في كتابه.
- افتتح المؤلّف درس النحو عنده بالجانب الصّوتي وهي من القضايا التي أغفلها الدرس النحوي القديم، حيث أكد الدرس النحوي الحديث على أهمية هذا الجانب في الدّرس النحوي، مما يدل على أن المخزومي يرى أن للجانب الصوتي أهميته في تقويم اللسان.
- اعتمد المخزومي في تقسيم الكلمة منهجا حدد فيه أقسامها بـ "فعل واسم وأداة وكناية" بدلا من التّقسيم المعهود (اسم وفعل وحرف) مخالفا ما ذهب إليه آخرون من المجددين المعاصرين.

وفي الأخير نسأل الله التوفيق والسداد في عمل الخير والدراسة فقد ثابرنا بكل جهدنا لحوصلة المعلومات الكاملة لهذا الموضوع.

وختاما نسأل الله عز وجل بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفعنا في حياتنا وأن ينفع به من قرأه أو كان سببا في إنجازه سبحانه هو ولي ذلك والقادر عليه وصلى اللهم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

قائمة المصادر

والمراجـع

قائمة المصادر والمراجع :

1. محمد الطنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف; سنة النشر، 1995.
2. ابن جني، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، المكتبة التوفيقية، ط1، 2015، مصر، ج1.
3. ابن جني، الخصائص،ج1، تح: محمد علي النّجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
4. ابن خلدون، المقدّمة، تح: علي عبد الواحد وافي، ط3، القاهرة: د ت، دار نهضة مصر للطبع والنشر،.
5. ابن رشيق العمدة. .
6. ابن فارس، مقاييس اللغة،.
7. أحمد محمد عبد الراضي، نحو النص بين الأصالة والمعاصرة.
8. إيمان جباري، محاولات تيسير النّحو عند مهدي المخزومي، مجلة الذّاكرة، مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشّرقي الجزائري، العدد التاسع جوان 2017.ً
9. إيمان جباري، محاولات تيسير النّحو عند مهدي المخزومي، مجلة الذّاكرة، مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشّرقي الجزائري، العدد التاسع جوان 2017..
10. تاويرت بشير، (سيميائية العنوان وإستراتيجية المفارقة في قصيدة المهرولين للشاعر نزار قباني) – محاضرات الملتقى الثالث – السّيمياء والنص الأدبي، جامعة محمد حيضر بسكرة، 20 أفريل 2004، شركة الهدى للطباعة والنشر ، عين ميلة، .
11. تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب
12. جار الله الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب؛ ج1.
13. دومينيك مونقانو : المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة : محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، طبعة 1، 2005.
14. السّيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، إباع للإعلام والنّشر، القاهرة، مصر.
15. السّيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، إباع للإعلام والنّشر، القاهرة، مصر.

16. شوقي ضيف، المدارس النحوية، د.ت، ط07،.
17. الصّبان، حاشية الصّبان، ج1، دار الإحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.
18. صلاح فضل بلاغة الخطاب وعلم النص،
19. عبدالعزيز عتيق. علم المعاني.
20. احمد مصطفى المراغي. علوم البلاغة .
21. علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية.
22. الزمحشري، الكشاف. جـ4.
23. كمال الدين أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الطلائع، نصر القاهرة، دط، 2005 ج1، ص82،
24. المبرد، المقتضب؛ ج 1.
25. محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار إفريقيا للشرق، المغرب، 2011،.
26. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو.
27. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها. جـ1،.
28. مهدي المخزومي في النّحو العربي (قواعد وتطبيق)، دار الرّائد العربي، بيروت، ط2، 1986.
29. موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج1.
30. هادي نهر، آراء حول إعادة وصف اللغة ألسنيا في إشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، 1983.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

تشكرات	
إهداء	
مقدمة.....	أ
مدخل: بطاقة فنية للكتاب تاريخ وأسباب التأليف في علم النّحو قراءة في عنوان الكتاب مضامين الكتاب أهمية الدراسة قراءة في رؤى المؤلف	05 06 08 11 13 15 17
دراسة وتقويم	
الفصل الأول: قراءة في مدخل الكتاب	21
المبحث الأوّل: وظيفة النحو وحاجتنا إلى درس نحوي جديد	21
المبحث الثاني: القياس في النحو	24
المبحث الثالث: مراتب الدرس اللغوي	26
الفصل الثاني: قراءة في متن الكتاب	27
خاتمة	61
قائمة المصادر والمراجع	63
فهرس الموضوعات	66